العدد (٣٦) يوليو ٢٠٠٧ - السنة الثالثة عشر

AL-MOHASIBOON
المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- مجلس إدارة الجمعية يلتقي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بشأن الاقتراحات المهنية

- المشاركة في اجتماعات الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والمؤتمر الدولي المنعقدين في تونس

- افتتاحية العدد: غياب العدالة أضاع المكافأة

- معاودة عقد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات وعقد الدورة التنشيطية في مجال المحاسبة والمراجعة

- مهرجان "كفاية تعسف" للمطالبة بمنح البدلات والمكافآت للمهندسين والمحاسبين العاملين في القطاع النفطي

- لجنة التطوير بالجمعية تحقق بعض انجازاتها في تطوير الاتصال والحصول على مزايا وخصومات لأعضاء الجمعية

المقالات المهنية:

- التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة.
- دوافع وطرق تلاعب الإدارة بأرقام الربحية.

قبل السفر..

عشان ما تخلي أحبابك من غير كهرباء

الحل بالترشيد

تأكد من:

- ضبط التكييف المركزي على 30 درجة منوية (86 فهرنهايت) ووضعه على نظام Auto.
- إغلاق النوافذ والأبواب بإحكام.
- فصل وحدات التكييف.
- فصل السخان المركزي والبيلر.
- فصل الإنارة والأجهزة الكهربائية.

تروح وترد بالسلامة

ترشيد

المشروع الوطني لترشيد الطاقة (المنطقة الشرقية)

ألو.. ترشيد 800222

الافتتاحية

غياب العدالة أضاع المكافأة

أقر مجلس الخدمة المدنية مشكوراً القرار رقم (١١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتيين حملة المؤهل الجامعي تخصص محاسبة أو حقوق أو قانون في الجهات الحكومية. ثم تبعه بالقرار رقم (١٢) بشأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتيين حملة الدبلوم تخصص محاسبة في الجهات الحكومية.

إلا أنه وكما يقال "الحلو ما يكملش" وكما هي العادة في مؤسساتنا الحكومية يقع المواطن تحت رحمة المسؤولين والتفسيرات المتباينة للقوانين والقرارات. أن الأصل بتشريع القوانين والقرارات هو تحقيق العدالة وتوحيد التطبيق وهذا لا يمكن أن يتحقق ما لم يكن هناك لوائح وتعاميم تنفيذية لها وآلية موحدة لتطبيقها وعدالة تنفيذها. مع منح الموظف قناة للتظلم لجهة محايدة مسؤولة عن تفسير تلك القرارات وهو ما لم يؤخذ بعين الاعتبار بتطبيق القرارين المشار إليهما أعلاه.

فقرارات التفسير متباينة بين جهة وأخري وبين موظف وآخر بنفس الجهة وخلقت عبارة العاملون في مجال التخصص الواردة بالمادة (١) من القرارين لبساً وحرم نتيجة لذلك من يحمل مؤهل جامعة/دبلوم تخصص محاسبة ومسماه الوظيفي ضمن الوظائف المالية التخصصية الواردة بالجدول (١) من القرارين، إلا أنه يعمل بدائرة أخرى بخلاف الإدارة المالية دون أي مراعاة لأن يكون عمله بتلك الإدارات مرتبطاً بمجال التخصص لأن الأصل هنا طبيعة العمل وارتباطها بالتخصص. فالمادة الأولى من القرارين حددت شروط استحقاق المكافأة بأن يحمل مؤهل تخصص محاسبة، وأن يعمل بمجال التخصص، وأخيراً أن يشغل مسمى وظيفي مالي تخصصي، وهي بهذا التحديد لم تشترط موقع العمل كأحد الشروط.

النقطة الأخرى هي التراجع المؤسف لديوان الخدمة المدنية عن تفسير القرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تطبيق قرارات مجلس الخدمة المدنية على الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة التي يتبعون لها والتي تمس بصورة أساسية العاملين بالقطاع النفطي. ففي رده بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ على مؤسسة البترول الكويتية أقفل الباب أمام تعنت المؤسسة بعدم تطبيق مكافآت التخصص على موظفيها ليتراجع بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ أمام الضغوط والتصعيد الذي قامت به نقابات العمال والجمعيات المهنية لإنصاف المستحقين ليصدر كتاباً مبهماً موجهاً لنفس مؤسسة البترول الكويتية ناسفاً ما جاء بكتابه السابق، ومخلاً بنفس الوقت بأسس وفلسفة إقرار مكافأة التخصص الداعية إلى تشجيع الشباب على التوجه للتخصصات المطلوبة بالجامعات والمعاهد وتحفيزهم للعمل بمجال التخصص لغرض سد النقص الحاد بالكوادر الوطنية بتخصصات المحاسبة والتي يعاني منها القطاع النفطي بوضع أسوأ من القطاعات الحكومية الأخرى.

نقطة أخيرة لا بد من الإشارة إليها ونحن بخضم إنصاف حملة مؤهل المحاسبة والحاجة الماسة لشغل الوظائف المالية والمحاسبية من ذوي المؤهل المناسب والخبرة الكافية وهو ضرورة إصدار قرار من مجلس الخدمة المدنية باقتصار شغل الوظائف المالية والمحاسبية على حملة مؤهل محاسبة وعلى الأخص الوظائف القيادية والإشرافية من وكيل مساعد إلى مدير إدارة ورؤساء الحسابات، فليس أقدر على فهم التعاميم المالية والمحاسبية الصادرة من وزارة المالية ولا التعامل مع تقارير ديوان المحاسبة والرد عليها والعمل على تلافي الملاحظات وممارسة الدور الرقابي والتوجيهي لإدارات وأقسام المالية من محاسبة وموازنات وغيرها وأخيراً تطوير العمل وإجراءاته من مسئول مؤهل متخصص بالمحاسبة.

هل يستمع الديوان لهذه الأنات ويمارس صلاحياته بالتفسير الصحيح والتطبيق العادل لقراراته تحقيقاً للهدف من إقرار هذه المكافآت للموظفين الكويتيين لخريجي المحاسبة جامعة/ دبلوم. نتمنى ذلك....

رئيس التحرير

محمد حمود إبراهيم الهاجري

العـــدد (٣٦) - السنة الثالثـة عشر
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al- Hajri

هيئة التحرير
The Board of Editors
د. سعد سليمان البلوشي
Dr. Sa'ad Suliman Al-Bloushi
د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdul Mohsen Al-Tobaikh
أحمد مشاري الفارس
Ahmad Mshari Al-Fares
داود عبدالرزاق الحنيف
Dawood A. Razaq Al-Haneef

مدير التحرير
Editing Manager
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

المستشارون
Consultants
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
أ. د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami
د. عيد سماوي الظفيري
Dr. Eid S. Al-Zafiri
أ. يعقوب عبدالله عبدالعزيز
Yaqoob Abdallah Abdulaziz

جانب من المشاركين في مهرجان "كفاية تعسّف"

أخبار الجمعية .....(4)

- المشاركة في اجتماعات الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب
- المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي "المعايير الدولية للمحاسبة ومدى تأثير تطبيقها على المؤسسات الصغرى والمتوسطة" المنعقد في تونس.
- مجلس إدارة الجمعية يلتقي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بشأن بعض الاقتراحات المهنية.
- لجنة التدريب بالجمعية تختتم برنامجها التدريبي للموسم ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ باختتام الدورة التدريبية "بازل 2".
- الجمعية تشارك في مهرجان "كفاية تعسف" للمطالبة بمنح البدلات والمكافآت للمهندسين والمحاسبين العاملين في القطاع النفطي.
- ندوة عن التدقيق الداخلي.
- لجنة التطوير تحقق بعض إنجازاتها في تطور الاتصال والحصول على مزايا وخصومات لأعضاء الجمعية.
- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تعقد الملتقى الأول للجان العاملة
- صيانة المقر الحالي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والاعداد لبناء المقر الجديد.
- معاودة عقد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة.

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفـاة الرمـز البـريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيـا: المراجعـة
دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kwaaa.Org

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Advertisements
Agreements in this regared should be
made with the management of
Kuwaiti Association of Accountants
and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

Issue No. (36) - Year 13
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al- Hajri
رئيس مجلس الادارة Chairman

د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
نائب الرئيس Vice-Chairman

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdul Mohsen Al-Tobaikh
أمين السر General Secretary

أحمد مشاري الفارس
Ahmad Mshari Al-Fares
أمين الصندوق Treasurer

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
عضو مجلس الإدارة - Board Member

د. سعد سليمان البلوشي
Dr. Sa'ad Suliman Al-Bloushi
عضو مجلس الإدارة - Board Member

صالح عبدالله التنيب
Saleh Abdullah Al-Tnaib
عضو مجلس الإدارة - Board Member

د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
عضو مجلس الإدارة - Board Member

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
عضو مجلس الإدارة - Board Member

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

رئيس مجلس إدارة الجمعية يشارك في أعمال ندوة "التدقيق الداخلي"

- عقد الدورة التنشيطية في مجال المحاسبة والمراجعة الخاصة بامتحان القيد في سجل الحسابات.
- جهود مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الجمعية.

شؤون مهنية ..... (23)

- سؤال برلماني لوزير النفط
- ديوان الخدمة المدنية يناقض نفسه حول تفسير قرار الكوادر المهنية

مرحباً بأعضائنا الجدد ..... (28)
تهنئة المحاسبون ..... (29)
لقاء المحاسبون ..... (30)
مقالات ..... (34)

- التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة
- دوافع وطرق تلاعب الإدارة بأرقام الربحية

موجز محلي ..... (40)
مال وأعمال ..... (53)
في دائرة الضوء ..... (62)

■ الاشتراكات

-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد ١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions

- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 K.D or the Equivalent in local currency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ الأسعار

سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

Prices

Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

المشاركة في اجتماعات الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

الهاجري والماجد أثناء المشاركة في اجتماع الاتحاد

شاركت الجمعية في اجتماعات الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب الذي عقد على هامش أعمال المؤتمر الدولي "المعايير الدولية المحاسبية ومدى تأثر تطبيقها على المؤسسات الصغرى والمتوسطة" الذي عقد في تونس.

وقد مثل الجمعية في هذه الاجتماعات كل من:

١ - السيد/ محمد حمود الهاجري
رئيس مجلس الإدارة

٢ – السيد/ عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد عضو الجمعية العمومية حيث عقد اجتماع مجلس إدارة الاتحاد يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٥/٢٣ بحضور (١٣) دولة عربية من الدول الاعضاء في مجلس إدارة الاتحاد وقد تمت مناقشة مجموعة من الموضوعات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وهي:

١ – التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد.

٢ – اعتماد تشكيل اللجان الدائمة من الدول العربية.

٣ – المنتدى المزمع عقده مع البنك الدولي.

٤ – المعهد العربي لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

٥ – مشروع الاكاديمية العربية للمحاسبة.

٦ – مشروع النظام المالي والإداري.

٧ – اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية (المحاسبة والتدقيق).

٨ – انشاء مركز تدريب في القاهرة بالتعاون مع جامعة بنغازي الأهلية.

٩ – الاقتراح المقدم من ممثلي دولة الكويت بتخصيص نسبة من إيرادات المؤتمرات العلمية كعائد مالي للاتحاد لدعمه مالياً.

زيارة رئيس الوزراء التونسي

١٠ – الاقتراح المقدم من فلسطين بضرورة تخصيص الاتحاد مكان لضيافة أعضاء الاتحاد في القاهرة.

١١ – تم توجيه شكر للمدير التنفيذي والمدير الاداري للاتحاد على جهودهم في إدارة أعمال الاتحاد.

١٢ – تم التنويه على ضرورة ذكر اسم دولة فلسطين على جميع مراسلات الاتحاد دون ذكر المراكز الفرعية (غزة – الضفة الغربية) وأن يكون لفلسطين ممثل واحد حسب ما تم الاتفاق عليه.

١٣ – الموافقة على توسيع عضوية مجلس إدارة الاتحاد بحيث يشمل جميع أعضاء الاتحاد.

رئيس الاتحاد أ/ نعيم خوري بإحدى الجلسات

المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي "المعايير الدولية للمحاسبة ومدى تأثير تطبيقها على المؤسسات الصغرى والمتوسطة" المنعقد في تونس

المشاركون في المؤتمر الدولي من الدول العربية

شاركت الجمعية في أعمال المؤتمر الدولي "المعايير الدولية للمحاسبة ومدى تأثير تطبيقها على المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي نظمته هيئة الخبراء المحاسبين بتونس خلال الفترة من ٢٤-٢٥ مايو ٢٠٠٧ بالتعاون مع الجامعة الدولية للخبراء المحاسبين الفرنكوفونية والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، حيث حضره ممثلا عن الجمعية:

- السيد/ محمد حمود الهاجري رئيس مجلس الإدارة.

وحضرة العديد من المهنيين والمختصين بمراقبة الحسابات من الدول العربية والأجنبية بالاضافة إلى ممثلي الهيئات والمنظمات المهنية العربية والدولية، وقد تضمن عناوين المؤتمر المحاور التالية:

- دور المعلومة في الافصاح المالي.
- المؤسسة الصغرى والمتوسطة والمعايير الدولية.
- المعايير الدولية وتأثيرها على الجباية.
- منهجية تطبيق المعايير الدولية.

وقد تناولت جلسات المؤتمر عدة ندوات وحلقات نقاشية وورش عمل تضمنت الموضوعات المهنية التالية:

- تطور المحيط الاقتصادي والمالي.
- المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS) الواقع والآفاق.
- معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في العالم - مشاريع وقرارات دول المجموعة الأوربية.
- اعتماد أو التلائم مع معايير المحاسبة الدولية - طرح الإشكالية.
- الإشكاليات والتحفظات حول اعتماد معايير المحاسبة الدولية.
- تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مهنة مدقق الحسابات.
- الأثر الإيجابي لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS).
- تقييم تكلفة تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS).
- مشروع لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) في تونس.
- هذا وقد اختتم المؤتمر أعماله باصدار عدة توصيات من شأنها خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

مجلس إدارة الجمعية يلتقي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بشأن بعض الاقتراحات المهنية

نظراً للدور المناط بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالمساهمة بالنهضة الاقتصادية بالبلاد ومن واقع الدور المطلوب منها بصفتها احدى جمعيات النفع العام المهنية الكويتية. فقد التقى وفد مجلس إدارة الجمعية ممثلاً في كل من:

١ - السيد/ محمد حمود الهاجري رئيس مجلس الإدارة

٢ - السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ أمين السر

٣ - السيد/ صالح عبدالله التنيب عضو مجلس الإدارة

بمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء السيد/ فيصل محمد الحجي بوخضور خلال شهر مايو ٢٠٠٧ وذلك لاستعراض ومناقشة بعض الاقتراحات المهنية المقدمة من الجمعية والمتضمنة.

١ - الإستعانة بالجمعية لتقديم المشورة الفنية والمساهمة بالدراسات المتعلقة بالقوانين والمشاريع ذات الصلة بتخصصاتها وذلك من خلال تطبيق اللجان الفنية بالوزارات والجهات الحكومية بأعضاء من الجمعية يتم ترشيحهم من قبل الجمعية وفق أسس ومعايير تأخذ في الاعتبار تخصصاتهم العلمية وخبراتهم العملية ورغبتهم بالعطاء.

٢ - إنشاء مجمع مركزي لجمعيات النفع العام على موقع مناسب وبمساحة كافية لإقامة مبنى متكامل يستوعب العدد الأكبر من جمعيات النفع العام وعلى غرار مبنى مقر المنظمات العربية الشامخ وليس بالضرورة بنفس الفخامة والتكلفة العالية له. وأن يحتوي المبنى المقترح بالأدوار السفلى منه على مساحات تؤجر لشركات تقدم خدماتها لمستخدمي المبنى كالبنوك والمطاعم وشركات الطيران والطباعة

معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يلتقي وفد مجلس إدارة الجمعية

والتصوير وغيرها من الخدمات المرتبطة بأنشطة وأعمال تلك الجمعيات. كما تشمل مسرح مجهز للمؤتمرات بالإضافة إلى قاعات للندوات والدورات التدريبية واجتماعات الجمعيات العمومية وغيرها من الفعاليات والأنشطة بالإضافة إلى مكاتب إدارة المبنى. وتقسم الأدوار العليا كمكاتب وقاعات صغيرة وغرف اجتماعات بالإضافة إلى المرافق الأخرى المشتركة. يمكن لكل جمعية استئجار مساحة عدد من المكاتب بأسعار رمزية وحسب احتياجاتها وإمكانياتها المادية على أن يحدد حد أقصى للمساحة المخصصة لكل جمعية ليتسنى استيعاب أكبر عدد من الجمعيات.

هذا وقد وعد معالي الوزير بضرورة الاستفادة من الإمكانيات العلمية والمهنية للجمعية من واقع اختصاصاتها وتأكيده على ضرورة مشاركتها في اللجان الفنية التي تشكلها الوزارات والجهات الحكومية لدراسة بعض المشاريع أو القوانين ذات الاختصاصات، وتقدم بالشكر لوفد مجلس الإدارة على بادرة الجمعية في تقديم خدماتها للمجتمع المدني.

كما تطرق وفد الجمعية لمعوقات بناء المقر الجديد وعدم وجود تنسيق بين أجهزة الدولة كالبلدية ووزارة الشئون ووزارة المالية وتأثير قرار وقف نظام B.O.T والاستثمار وضرورة استثناء جمعيات النفع العام والمهنية منها علي وجه الخصوص من قرار المنع كونها لا تهدف إلى الربح وذلك تسهيلاً لإجراءات بناء المقر الجديد وبناء على ذلك ونتيجة لتلك القرارات فإنه من المجدي تمديد مهلة الاخلاء من المقر الحالي.

وبدوره قام وفد مجلس الإدارة بتقديم شكره لمعالي الوزير على حسن استقباله وتفهمه.

لجنة التدريب بالجمعية تختتم برنامجها التدريبي للموسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧ باختتام الدورة التدريبية "بازل 2"

اختتمت لجنة التدريب بالجمعية برنامجها التدريبي للموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وذلك باختتام الدورة التدريبية "بازل2" التي عقدت خلال الفترة من ١٢ -١٦ مايو ٢٠٠٧ والتي شارك فيها ١٥ متدرباً من جهات مختلفة حيث تضمنت الدورة تعريف المتدربين أنواع ومصادر المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والشركات في إدارة عملياتها التجارية، وآلية السيطرة عليها بطرق علمية من خلال فهم قوانين "بازل 2"، كذلك التعريف بالمخاطر وأنواعها، توصيات بازل لإدارة المخاطر، المستندات الهامة والمطلوبة لمواجهة مخاطر العمليات، الطرق الحديثة لتحليل المخاطر، أنواع مخاطر العمليات، ممارسات العمليات لإدارة المخاطر والإشراف عليها، وتم استعراض المحتوى العلمي من واقع المادة العلمية المعدة لذلك والشرح بالتفصيل من قبل المحاضر، وكذلك ورشة العمل التي تمت المناقشة وتبادل الآراء فيها، واستعراض الحالات العملية.

الجمعية تشارك في مهرجان "كفاية تعسّف" للمطالبة بمنح البدلات والمكافآت للمهندسين والمحاسبين العاملين في القطاع النفطي

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثلة بالسيد/ محمد حمود الهاجري -رئيس مجلس الإدارة في مهرجان " كفاية تعسف" الذي أقيم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٥/٧ بجمعية المهندسين الكويتية ونظمته لجنة "المهندسين العاملين في القطاع النفطي" والذي أجمع المشاركون فيه على ضرورة أن تنفذ مؤسسة البترول الكويتية القرارات الصادرة من ديوان الخدمة المدنية بخصوص منح المهندسين والمحاسبين العاملين في القطاع النفطي البدلات والمكافآت وفقاً للقرار الوزاري ٢٠٠٦/٢٧.

المشاركون في المهرجان

واعتبر النواب الذين شاركوا في المهرجان قرار مؤسسة البترول تشكيل لجنة لبحث هذه المطالب مع ديوان الخدمة المدنية محاولة المماطلة في تنفيذ القرارات والالتفاف عليها، واتهم النواب الحكومة في محاولة إشغال مجلس الأمة بقضايا اعتبروها منتهية ويمكنها أن تحلها واتخذت قرارات فيها حتى لا يقوم المجلس بدوره الرقابي والتشريعي المناط به.

وأشار النواب وفي مقدمهم النائب مسلم البراك وعلي الدقباسي وأحمد باقر وحسين مزيد وحسين الحريتي ود. جمعان الحربش ورئيس اتحاد عمال الكويت خالد غبيشان ورئيس جمعية المهندسين المهندس طلال القحطاني ورئيس جمعية المحاسبين محمد الهاجري إلى مسؤولية وزير الطاقة الشيخ علي الجراح في هذه القضايا وضرورة إلزام مجلس إدارة مؤسسة البترول بتنفيذ القرار الذي بت فيها ديوان الخدمة المدنية وإدارة هيئة الفتوى والتشريع، مؤكدين أن عدم إلزامه المؤسسة تنفيذ القرار سيجبر المجلس على التصعيد واتخاذ موقف في الجلسة القادمة للمجلس لبحث هذا الموضوع.

قدم للندوة المهندس ناصر العيدان رئيس لجنة المهندسين العاملين في القطاع النفطي بجمعية المهندسين بشرح

رئيس مجلس إدارة الجمعية يلقي كلمته

جهود الجمعية والنقابات النفطية مع إدارة المؤسسة والشركات التابعة لها والتعسف والمماطلة التي تمارسها إدارة المؤسسة لتنفيذ القرار على الرغم من تأكيد الديون في كتاب رسمي ضرورة تطبيق القرار ومنح المهندسين والعاملين في القطاع النفطي لكوادرهم التي تقرها القرارات الصادرة من الديوان وتأكيد الفتوى والتشريع أن جميع العاملين في القطاع النفطي من موظفي الدولة وينطبق عليهم ما ينطبق على غيرهم من الموظفين في القطاعات الحكومية الأخرى.

أول المتحدثين كان رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس طلال القحطاني الذي أكد أن من أهم أسباب المعاناة التي تشهدها الكويت هو عدم تطبيق القوانين وأن هذه القوانين تشجع في حال تطبيقها جميع المواطنين ومنهم المهندسين والعاملين في القطاع النفطي على الإبداع والعمل، مؤكداً أنه وعلى الرغم من تعسف بعض الجهات الحكومية إلا أن هذا الأمر لن يثني المهندسين عن الاستمرار في المطالبة وتقديم الإبداع والتضحية في سبيل الوطن، مشيداً بجهود زملائه في القطاع النفطي ولجنتهم الخاصة بالجمعية.

ودعا القحطاني جميع النقابات العمالية إلى توحيد الجهود لأن إنهاء القضية هو فوز للوطن ولجميع أبنائه وأن الجمعية مستعدة للتعاون مع الجميع لتحقيق هذا المطلب وأنها لن تأخذ دور أحد وتؤمن بأن التنسيق وتسخير كل الطاقة لخدمة العاملين في القطاع النفطي هو الأسلوب الأمثل للعمل معاً، مشيداً بجهود ودعم وزير النفط للعاملين في هذا القطاع وحرصه على تنفيذ القرارات الأمر الذي أكده خلال لقائه مع مجلس إدارة الجمعية مؤخراً وأنه أوفى بأن أجبر مجلس إدارة المؤسسة على إدراج الأمر على جدول أعماله الأمر الذي أسفر عن تشكيل لجنة من الشؤون الإدارية بالمؤسسة والمهندس سعد الشويب لبحث تطبيق القرار مع ديوان الخدمة المدنية، مشيداً أيضاً بدعم النواب غير المحدود للعاملين في القطاع النفطي.

إلا أن القحطاني طالب وزير النفط بالعمل والضغط على مجلس إدارة المؤسسة للرجوع بالقطاع النفطي إلى عصره الذهبي كما أكد أثناء لقائه مجلس إدارة جمعية المهندسين الكويتية.

أول النواب المتحدثين كان النائب حسين الحريتي الذي أعتبر أنه يمكن حل هذه القضية بالتشاور مع النواب في مجلس الأمة في حال استمرار مجلس إدارة المؤسسة بالمماطلة، داعياً وزير النفط

إلى عدم التنازل عن ممارسة دوره السياسي لتطبيق القرارات وأن يبادر إلى إقرار هذه الموارد وخاصة أن المهندسين والعاملين في القطاع النفطي يؤدون واجبهم ويقومون بعمل شاق وخطر.

وأكد الحريتي أن النواب يؤكدون على ضرورة تطبيق القرارات لأن الموضوع يتعلق بدعم الصناعة النفطية التي تعتبر المورد الرئيسي والكبير للدولة، وفي حال استمرار المماطلة سيطرح الموضوع في مجلس الأمة ولا تنازل عن ممارسة الدور الرقابي للنواب، مشيراً إلى محاولات حكومية لثني النواب عن القيام بواجبهم تجاه المواطنين من خلال طلبها عدم تقديم مقترحات ومشاريع لدعم أو زيادة مالية.

وأما النائب حسين مزيد المطيري فطالب الحكومة أن تقابل المهندسين والعاملين في القطاع النفطي بالإكرام على جهودهم وتلبية المطلب المشروع لهم وخاصة أن القرار الصادر عن الديوان، مشيراً إلى أن تعاون الوزير المحدود والاعتراف بأنه يريد تطبيق القرار والمؤسسة رافضة لا يعفيه من المسائلة السياسية "ونتمنى أن يكون تحركه إيجاباً جهة تطبيق القرارات وأن يتحمل مسؤوليته في حال عدم التنفيذ" مشيراً إلى النواب سيقومون بواجبهم ومسائلة الوزير حول الموضوع.

ووعد المطيري الحضور بأنه سيشارك مع زملائه وأنه سيتم طرح الموضوع مع الوزير في جلسة مجلس الأمة المقبل، وأنه يجب استمرار التحرك وتفعيل المواقف لتنفيذ القرارات خلال "٢٤ ساعة".

وعضو كتلة "الشعبي" في البرلمان النائب مسلم البراك دعا إلى اليقظة والحذر في التعامل مع العاملين في القطاع النفطي، مؤكداً أن النواب سيحاسبون الوزير و"لا يعتقد أن المجلس سيذهب إلى محاسبة إدارة المؤسسة بل هو المعني بالموضوع".

واتهم البراك الحكومة باشغال المجلس بقضايا كان يمكن أن تحلها دون تأزيم من القيادات التنفيذية في الحكومة إلا أنه -الحكومة- تسعى إلى التأزيم بالمماطلة حتى في تنفيذ القرارات فقرار الخدمة المدنية إلزامي، مشيراً إلى أنه قد يكون هذا الخلاف مبرراً لبعض الساعين لتغيير مجلس إدارة المؤسسة.

ومن جانبه استذكر النائب علي الدقباسي الدور الحضاري الذي قامت به جمعية المهندسين لاقرار كادر المهندسين، مشيراً إلى أن الدستور واضح في المساواة بين المواطنين والقوانين الصادرة يجب تطبيقها على الجميع والخدمة المدنية اتخذت القرار والفتوى والتشريع ألزمت المؤسسة بالتطبيق، محذراً من مغبة إحالة الموضوع إلى فريق الالتفاف عليه من خلال دراسات أو غيرها.

وأمل الدقباسي أن لا تحول هذه القضية إلى أزمة سياسية كما هو الحال عند المطالبة بأي كادر، مشيراً إلى أن الحكومة تقوم بهذا الأمر وتحول المواضيع ومطالب النواب دائماً إلى مشاريع أزمة سياسية مطالباً بوقف التعسف وإعطاء الناس حقوقها و"على الحكومة أن تنصت للمواطن الكويتي.

ومن جهته عرض النائب أحمد باقر التفاصيل الفنية للمشروع وشرح أبعاده وخلص إلى التأكيد أن المهندسين والعاملين في القطاع النفطي هم من موظفي الحكومة وتنطبق عليهم جميع القرارات الواجب تنفيذها بعد أن صدرت واعتمدت من

الجهات المعنية. وأوضح باقر أن النواب لا يريدون إلا منح الحقوق لأصحابها وفق القانون وعلى الوزير أن يستفيد من قرار الفتوى والتشريع واجبار مجلس المؤسسة على تنفيذ القرار.

وفي مداخلته أكد النائب الدكتور جمعان الحربش على ضرورة تطبيق الكادر وعلى مؤسسة البترول والوزير أن ينتبهوا إلى عواقب مثل هذه المماطلة والتسويف، مشيداً بالتحرك المتدرج الذي قام به المهندسون والعاملون في القطاع النفطي، لأن المكسب السريع يذهب سريعاً.

وحذر الحربش من مواجهة محتملة بين البرلمان والحكومة على خلفية هذا الكادر وتطبيقه وغيره من الكوادر الأخرى ومنها كادر التطبيقي الذي شهد اعتصاماً من قبل العاملين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مشدداً على أكثر من ١٧٠٠ مهندس يستحقون أن يقف مجلس الأمة معهم وأن يطالب بتطبيق القرارات الصادرة.

كما ألقى رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت خالد مطلق العازمي كلمة في المهرجان شدد فيها على ضرورة تحقيق المكتسبات المنشودة للعمال بمن فيهم المهندسين، ودعا المؤسسة إلى الاستعجال في تطبيق القرار تجنباً للتصعيد وأنه على مجلس الوزراء إتخاذ خطوات سريعة وإيجابية من أجل تحقيق المطالب لينعكس الأمر إيجاباً على الإنتاج، محذراً من التأزيم الذي لن يخدم لا الحكومة ولا العاملين في القطاع النفطي.

كما ألقى رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية محمد حمود الهاجري كلمة تساءل فيها عن أسباب عدم قيام مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية تنفيذ قرار صادر من الخدمة المدنية الذي يضم في عضويته نصف وزراء الحكومة، مشيراً إلى تعسف المؤسسة وتخبطها أدى إلى رفع نسبة التسرب الوظيفي من القطاع النفطي.

وفي ختام المهرجان ألقى رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس طلال القحطاني بيان باسم لجنة العاملين في القطاع النفطي والمشاركين في المهرجان عنوان "عندما يوعدنا الجراح" جاء فيه:

نتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي وزير النفط الشيخ علي الجراح الصباح، للدور البارز الذي نتج في جعل تطبيق القرار ٢٠٠٦/٢٧ ضمن أولويات أجندة اجتماع يوم الاثنين. وذلك وفاءا لوعده لنا بإنصاف شريحة المهندسين في القطاع النفطي.

وإذ نشكر ونثمن جهود جموع العاملين في القطاع النفطي على وقفتهم ودورهم الداعم للقرار فلا ننسى أن نحث إخواننا أعضاء الفريق المشكل بقرار من المؤسسة في اجتماعها اليوم الاثنين ٧ مايو ٢٠٠٧، والمكلف التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية حول القرار وآلية تطبيقه نحثهم على الإسراع في تفعيل القرار بأسرع وقت ووضعه موضع التنفيذ.

وأملنا كبير فيهم ليرى هذا القرار النور شاكرين ومثمنين لمجلس إدارة المؤسسة جهودهم الإيجابية في إنصاف مهندسي القطاع النفطي والعاملين فيه.

كما نود أن نوجه الشكر إلى ديوان الخدمة المدنية على جهوده السابقة لإقرار هذا القرار ونشد على أيديهم لتسهيل مهمة الفريق ووضع البدلات موضع التنفيذ.

واضعين أمامهم كل الجهود لخدمة هذا الوطن آملين أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد.

ندوة عن التدقيق الداخلي

عقد مكتب مراقب الحسابات السيد/ ناير عوض نظر ندوة عن "التدقيق الداخلي" خلال شهر يونيو الماضي، وقد حضرها السيد/ محمد حمود الهاجري -رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثلاً عن الجمعية بدعوة من منظمي الندوة.

حيث حاضر فيها السيد/ إيلي سفر (رئيس دائرة الاستثمارات في مكتب أسامة طبارة وشركاه ببيروت عضواً نكسبا الدولية، وقد ركز المحاضر في مناقشته على أربعة جوانب رئيسية:

السيد/ ناير عوض نظر والمحاضر إيلي صفر

١ - إنشاء نشاط التدقيق الداخلي

يرتكز إنشاء التدقيق الداخلي على جوانب عدة أهمها:

أ - إصدار ميثاق لجنة التدقيق Audit Commitee Charter بحيث يحدد هذا الميثاق دور لجنة التدقيق، قوامها، صلاحيتها، طريقة عملها، إلخ..

ب - إصدار ميثاق التدقيق الداخلي Internal Audit Charter بحيث يحدد هذا الميثاق ماهية التدقيق الداخلي، تعيين وصرف المدقق الداخلي، صلاحية المدقق الداخلي، مهمته طريقة عمله، الخ...

ت - الهيكلية الإدارية Organization Chart من بعد إصدار ميثاق التدقيق الداخلي، يجب تحديد مرتبة ومكانة الترتيب الداخلي في الهرم التنظيمي للمؤسسة بحيث يقع هذا النشاط في المكان المناسب الذي يحفظ استقلاليته ويخوله القيام بالمهام المنوطة به.

ث - التوصيف الداخلي Job Description من الأهمية

رئيس مجلس إدارة الجمعية يشارك في أعمال الندوة

بمكان استحداث توصيف وظيفي لكل مدقق داخلي حيث تحدد واجبات وصلاحيات كل من رئيس التدقيق الداخلي، مدراء التدقيق الداخلي وجميع العاملين في نشاط التدقيق الداخلي.

ج - دليل التدقيق الداخلي Internal Audit Manual إنه الدليل التشغيلي لنشاط التدقيق الداخلي الذي يساعد المدققين الداخليين على القيام بمهامهم على أحسن وجه.

٢ - إنشاء سياسة لمكافحة الغش

Establish a Fraud Policy

وهذا يعتبر من الوسائل الناجحة لمكافحة الغش في المؤسسة بحيث تشمل هذه الوثيقة:

- تعريف الغش.
- أمثلة من الغش.
- المسئولية تجاه اكتشاف الغش.
- مسئولية التبليغ عن الأعمال المشتبه بها.
- تبليغ الشكاوى: التبليغ المباشر والتبليغ السري.
- معالجة الشكاوي.
- لجنة تقصي الحقائق/ لجنة التحقيق.
- إجراءات معالجة الغش.
- حقوق المختصمين ومسئولياتهم/حماية الأطراف المختصة.
- التقارير المختصة بالغش.

٣ - تقييم أنظمة الضبط الداخلي

Evaluate the Internal Control Structure

يقوم تقييم أنظمة الضبط الداخلي على دراسة وتقييم الأبواب التالية:

- بيئة الضبط.
- تقييم المخاطر.
- أنشطة الضبط.
- المعلومات والتواصل.
- المراقبة.
- الأرصدة المحاسبية وصنوف القيود.
- ضوابط أنظمة المعلوماتية.

خلال دراسة الأبواب المذكورة أنفاً، يتم التركيز على تواجد وكفاية أنشطة الضبط الملائمة والمناسبة لكل باب بهدف التأكد أن هذه الأنشطة تتلاءم مع طبيعة النشاط والمخاطر التشغيلية لكل نشاط.

٤ - تقييم النشاط الداخلي

Perform an External Quality Assessment Review (QAR) of the Internal Audit Activity

ينص المعيار ١٣١٢ الصادر عن جمعية التوثيق الداخلي على: "ينبغي إجراء تقييم خارجي (لنشاط التدقيق الداخلي) على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق تقييم مؤهل ومستقل من خارج المؤسسة.

فبناء على ذلك يقوم فريق التقييم المؤهل بدراسة وتقييم أعمال نشاط التدقيق الداخلي ومقارنة نشاطه وأدائه مع المعايير الدولية IIA Standards ومع الممارسات الفضلى Best Practices بهدف إبداء الملاحظات والتوصيات وإبداء الرأي.

يقع إبداء الرأي في إحدى النقاط التالية:

- التقيد العمومي بالمعايير.
- التقيد الجزئي بالمعايير.
- عدم التقيد بالمعايير.

وقد شدّد السيد/ إيلي سفر على أن يتمتع فريق التقييم QAR Team بالصفات التالية:

- حيازة شهادة المجاز في التدقيق الداخلي Certified Internal Auditor (CIA).
- التمتع بالخبرة العملية في إدارة نشاط تدقيق داخلي "Accreditation in Internal Quality Assessment/ Validation" الصادرة عن جمعية التدقيق الداخلي The Institute of Internal Auditors (IIA).

وفي الختام شدّد السيد/ إيلي سفر على أهمية الركائز الأربع للحوكمة (الإدارة الرشيدة) بحيث يقوم كل من مجلس الإدارة (أو الإشراف) الإدارة التنفيذية، المدقق الخارجي، والمدقق الداخلي بعمله بحسب القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

تلت المحاضرة مناقشة من الحضور عن ماهية التدقيق الداخلي وأهميته في تحسين وتطوير عمليات المؤسسة ومعالجة المخاطر التشغيلية والتخفيف من تأثيرها السلبي على حسن سير الأمور.

وقد حضر الندوة عدد من الإدارة العليا والإدارت المالية في بعض الشركات والبنوك.

لجنة التطوير تحقق بعض إنجازاتها في تطور الاتصال والحصول على مزايا وخصومات لأعضاء الجمعية

تحقيقاً لمهمة الجمعية المناط بها مجلس الإدارة الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فقد تم تشكيل لجنة جديدة ضمن اللجان المؤقتة باسم "لجنة التطوير" بغرض تطوير الاتصال مع الأعضاء، والحصول على العديد من المزايا والخصومات للاعضاء من قبل الشركات الإنتاجية والخدمية.

حيث قامت اللجنة بتحقيق بعض الانجازات خلال فترة قصيرة من تشكيلها من أهمها تطوير الاتصال باعضاء الجمعية حيث تم تشغيل برنامج للرسائل القصيرة مخاطبة لسرعة SMS الاعضاء في الأمور العاجلة وافادتهم بها لتلافي سلبيات تأخير البريد العادي، كما أنه جاري العمل على تطوير البرنامج الآلي لمراسلة الأعضاء بما يتوافق مع متطلبات دقة وسرعة توفير المعلومات ومراسلة الأعضاء مباشرة بواسطة البريد الالكتروني لارسال المكاتبات والمرفقات بسرعة فائقة، وجاري العمل على تطوير الموقع الالكتروني للجمعية على شبكة الانترنت (www.KWAAA.org) من حيث الشكل والمضمون حتى يلبي جميع المتطلبات وتوفير جميع المعلومات التفصيلية التي تفيد الاعضاء على جميع مستوياتها العلمية والمهنية، والتي ستتضمن المواد العلمية التي تنشر بمجلة المحاسبون التي تصدرها الجمعية وجميع الأخبار المتعلقة بأنشطة وجهود الجمعية بالاضافة إلى جميع المستجدات المتعلقة بالموضوعات العلمية والمهنية الهامة والتي من أهمها معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية وشهادات الزمالة المهنية الدولية والمؤتمرات الدولية وغيرها من هذه الأمور.

كما تم تحقيق انجاز هام للاعضاء وهو الحصول حالياً على بعض المزايا والخصومات الخاصة لأعضاء الجمعية من بعض الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، حيث تستمر اللجنة في اجراء التنسيق والاتصال الدائم مع جميع الشركات والمؤسسات للحصول على المزيد من هذه المزايا والخصومات وسيتم افادة الأعضاء بها أولاً بأول لتعميم فائدتها عليهم، وفيما يلي بيان بالعروض الخاصة بالمزايا والخصومات التي تم الحصول عليها:

العروض المقدمة

م	اسم الجهة	المزايا والخصومات
١	مطعم ميس الغانم	■ خصم ١٠٪ لأعضاء الجمعية داخل المطعم جميع أيام الأسبوع ما عدا أيام الخميس والجمعة والعطلات الرسمية.
٢	عيادة الميدان	■ أقل من ١٠٠ دينار ٥٪ ■ ١٠٠ – ٥٠٠ دينار ١٠٪ ■ أكثر من ٥٠٠ دينار ١٥٪
٣	مستشفى المواساة	■ خصم ١٠٪ على جميع أقسام المستشفى عدا الصيدلية، برنامج الأطباء الزائرين، عروض الفحوصات الدورية -إجراءات وفحوصات الإخصاب وطفل الأنابيب.
٤	شركة النوادي القابضة	● أولاً: منتجع إيلزيوم الصحي (مختلط): ■ اشتراك البريفيليج بقيمة ٥٥٠ د.ك سنوياً ويصبح بعد الخصم بقيمة ٤٤٠ د.ك ■ عضوية "الإيليت" بقيمة ١٢٠٠ د.ك سنوياً ويصبح بعد الخصم ٩٦٠ د.ك. ● ثانياً: معهد بلاتينوم الصحي (فرع السالمية فقط): ■ الاشتراك لمدة شهر ٥٠د.ك بعد الخصم ٤٠ د.ك ■ الاشتراك لمدة شهرين ٩٥ د.ك بعد الخصم ٧٦ د.ك ■ الاشتراك ثلاثة أشهر ١٤٠ د.ك بعد الخصم ١١٢ د.ك ■ الاشتراك ستة أشهر ٢٦٠ د.ك بعد الخصم ٢١٠ د.ك ■ الاشتراك سنة ٤٥٠ د.ك بعد الخصم ٣٦٠ د.ك
٥	نادي الشعب البحري	أنواع حالات الاشتراكات المقررة بالخصم / قيمة الاشتراك العادي / قيمة الاشتراك بعد الخصم ■ في حالة عدد (٢٥) اشتراك عائلي ٢٥٠ د.ك ١٩٧,٥ د.ك ■ في حالة عدد (١٠٠) اشتراك عائلي ٢٥٠ د.ك ١٨٥ د.ك وحالات الاشتراك المفرد ١٥٠ د.ك ١١٥ د.ك ■ في حالة عدد (٥٠٠) اشتراك عائلي ٢٥٠ د.ك ١٦٠ د.ك وحالات الاشتراك المفرد ١٥٠ د.ك ١٠٠ د.ك ■ في حالة عدد (١٠٠٠) اشتراك عائلي ٢٥٠ د.ك ١٣٥ د.ك وحالات الاشتراك المفرد ١٥٠ د.ك ٨٥ د.ك ■ اشتراك خادمة ٦٠ د.ك ٣٠ د.ك

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تعقد الملتقى الأول للجان العاملة

سعياً من مجلس الإدارة الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لانجاز برنامج عمله للسنة الأولى من توليه إدارة الجمعية ومن ثم تحقيق أهدافه من خلال رؤيته في تطوير الخدمات وتفعيل الأنشطة وتحقيق المزيد من الانجازات التي من شأنها خدمة أعضاء الجمعية والمجتمع، فقد أقام مجلس الإدارة الملتقى الأول للجان العاملة بالجمعية بغرض زيادة التعارف والتواصل بين أعضاء اللجان ومجلس الإدارة وتحديد الأهداف المرسومة للفترة القادمة من خلال مهمة الجمعية ورؤيتها المعلنة وبيان دعم ومساندة مجلس الإدارة للجان لتفعيل أنشطة الجمعية وتحقيق الأهداف المنشودة من كل لجنة.

حضر الملتقى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء وأعضاء اللجان العاملة والمؤقتة حيث استهل محمد حمود الهاجري - رئيس مجلس الإدارة الملتقى بشكر أعضاء اللجان على تطوعهم ومشاركتهم بأعمال اللجان وتلبيتهم لدعوة هذا الملتقى وحضورهم المميز وشرح بالبداية مهمة ورؤى الجمعية التي اعتمدها مجلس الإدارة للفترة القادمة التي تمثل الإستراتيجية المطلوب تحقيقها. وحث على العمل بروح الفريق الواحد داخل اللجنة والتعاون والتنسيق المباشر فيما بين اللجان كون كل لجنة تكمل الأخرى كما بين إيمان مجلس الإدارة بدور اللجان ودعمهم ومساندتهم المطلقة والثقة الكاملة بأعضائها بما يمنح اللجان الصلاحيات المستمدة من النظام الأساسي للجمعية.

كما قدم شرح موجزاً عما تم إنجازه خلال الفترة السابقة والتي من أهمها الحصول على الموافقة للتمديد باستغلال المقر الحالي من قبل مجلس الوزراء والعمل على توفير مخصصات لعمل صيانة أساسية للمبنى الحالي من وزارة الشئون الإجتماعية والعمل وتنظيم الحديقة الخارجية وزراعتها كما أشاد بتبرع الشركة الوطنية للاتصالات بانترنت لاسلكي

عالي السرعة لاستخدام الجمعية ومحاولات استقطاب احدى المقاهي الشهيرة لتقديم خدماتها داخل الجمعية بصورة يومية واستحداث نظام الرسائل القصيرة وتطوير موقع الجمعية على الانترنت وتحديثه أول بأول. وأكد أن من أهم أهداف هذا اللقاء هو الاستماع إلى ملاحظات وتوجيهات أعضاء اللجان كونهم يمثلون جمعية عمومية مصغرة يحق لها خلال السنة مناقشة مجلس الإدارة بالأعمال التي قام بها.

بعد ذلك فتح المجال لكل المشاركين بالملتقى لطرح مقترحاتهم وإبداء آرائهم حيث تم تناول العديد من الأمور والآراء والأفكار التي من شأنها تحقيق المزيد من الانجازات العلمية والمهنية والثقافية والاجتماعية كان من أهمها التأكيد على منح اللجان المزيد من الصلاحيات والمرونة في تفعيل أنشطتهم دون التقيد بأي إجراء يعطل مسيرة أعمالهم، والاتفاق على ضرورة مبادرة اللجان بتنفيذ البرامج والأفكار لتطوير الأنشطة وبشكل متنوع وكذلك إعطاء رؤساء اللجان مزيد من الصلاحيات تعزيزاً لأنشطة الجمعية وإنجازات كل لجنة تشجيعاً لهم على تحقيق

المزيد منها والتي تعود دون شك على جميع أعضاء الجمعية بالفائدة ومن الأفكار والمقترحات التي طرحت توسيع مشاركة مكاتب التدقيق بالمحاضرات والندوات المهنية. وفتح قنوات جديدة للتدريب مع الجمعيات التعاونية وأعضاء جمعياتها العمومية وإقامة معرض الفرص الوظيفية لخريجي المحاسبة جامعي ودبلوم بالتعاون مع الشركات والجهات الحكومية داخل مقر الجمعية، هذا وقد تم الاتفاق على عقد مثل هذا الملتقى بشكل دوري لتبادل الآراء واستعراض الانجازات التي تمت ومناقشة المقترحات الخاصة بالأنشطة والإنجازات ومتابعة مدى تحقيق خطط وبرامج اللجان التي تطرح بكل ملتقى والذي يليه.

صيانة المقر الحالي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والاعداد لبناء المقر الجديد

تحقيقاً لمهام وأهداف مجلس الإدارة الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والتي تستند على مبدأ التطوير وتفعيل الأنشطة والانجازات التي من شأنها خدمة الجمعية وأعضائها، فقد تم تفعيل لجنة المقر وهي احدى اللجان المؤقتة التي تم تشكيلها بغرض متابعة الأمور المتعلقة بمقر الجمعية الحالي وكذلك المقر الجديد المزمع انشائه في الفترة القادمة، حيث بذلت الجمعية جهود حثيثة بالمشاركة مع جمعيات النفع العام الأخرى نحو المطالبة بتمديد فترة إخلاء مقرها الحالي حتى لا تتعطل أنشطة وإنجازات الجمعية نظراً لعدم وجود المقر البديل في الوقت الحاضر، نظراً لمحدودية المقدرة المالية لجمعيات النفع العام والتي عاقت سرعة إنشاء مبنى جديد بديل على مساحة الأرض التي تم تخصيصها للجمعية من قبل الدولة، وقد تم بحمد الله الحصول على موافقة مجلس الوزراء الموقر على تمديد الفترة لغاية ٢٠١٠ حتى يتسنى للجمعية وباقي الجمعيات القاطنة في المنطقة من تدبير مقر بديل لها، وقد أعرب مجلس إدارة الجمعية عن خالص الشكر والتقدير لمعالي سمو رئيس مجلس الوزراء الموقر الشيخ/ ناصر المحمد الصباح لتفهمه ظروف ومعاناة جمعيات النفع العام ولأهمية الدور التي تقوم به هذه الجمعيات في خدمة المجتمع المدني، وذلك من خلال دعمه وسعيه الكريم نحو اصدار قرار مجلس الوزراء بتمديد مهلة اخلاء مقار جميع جمعيات النفع العام الكائنة في منطقة الشويخ الشمالي حتى عام ٢٠١٠.

وفي هذا الصدد قامت لجنة المقر فور الحصول على هذه المهلة باجراء بعض التعديلات على مقر الجمعية الحالي حيث تضمنت تلك التعديلات المبنى والحديقة وجاري عملية الترميم والنقاشة وذلك بغرض المساعدة والمساهمة في أنشطة ولقاءات الأعضاء.

وعلى صعيد آخر تسعى لجنة المقر بجهود حثيثة ومستمرة لوضع الترتيبات واتخاذ الإجراءات والخطوات المتعلقة ببناء المقر الجديد للجمعية والمخصص لها في منطقة ميدان حولي بمساحة ١٦٠٠ متر مربع والتي سبق وتم الانتهاء من جميع التصاميم الداخلية والخارجية لهذا المبنى واستخراج رخصة البناء من بلدية الكويت، إلا أن مجلس الإدارة الجديد وانطلاقاً من رغبته في سرعة تشييد وبناء المقر قد رأى اجراء بعض التعديلات على تصميم المبنى ليتلائم مع احتياجات وامكانيات الجمعية ووفق مصادر التمويل المتاحة وخلال المهلة المحددة خصوصاً بعد أن تم وقف نظام البناء B.O.T من قبل مجلس الوزراء لحين دراسته من قبل لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، وجاري التنسيق مع المكتب الهندسي المكلف بالتصميم وكذلك الجهات المعنية للانتهاء من تعديل التصميم وتعديل رخصة البناء ومن ثم البدء في التنسيق مع الجهات الداعمة في الدولة للحصول على دعم مادي للمساعدة في بناء المقر نظراً للمقدرة المالية المحدودة للجمعية.

معاودة عقد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة

نظراً لوقف عقد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات من وزارة التجارة والصناعة بعد صدور القرار الوزاري رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٠٦ في شأن قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة مراقبة الحسابات والمتضمن اقرار منهج علمي جديد لمواد الامتحان تشرف على إعداد لجنة يتم تشكيلها من الوزارة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وحيث لم يتم الانتهاء من اعداد المنهج الجديد للامتحان وفق القرار الوزاري المذكور مما عطل ذلك عقد امتحان القيد منذ أواخر عام ٢٠٠٥ وحتى تاريخه، الأمر الذي حدى بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بمخاطبة الوزارة لحثها على ضرورة معاودة عقد الامتحان في اقرب وقت تسهيلاً للراغبين من المحاسبين لأداء الامتحان استكمال اجراء القيد وقد اقترحت الجمعية وقف العمل بالقرار الوزاري المذكور لفترة معينة ولحين الانتهاء من اعداد المنهج والعمل بالنظام السابق.

وقد وافقت وزارة التجارة والصناعة على ذلك وقد حددت بالفعل أن يتم عقد امتحان القيد خلال الفترة من ٢٤ -٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ حيث ستقوم الوزارة بفتح باب التسجيل للامتحان قريباً وحسب اجراءاتها المتبعة في ذلك وهو نشره في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم).

عقد الدورة التنشيطية في مجال المحاسبة والمراجعة الخاصة بامتحان القيد في سجل الحسابات

قامت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالإعداد لعقد الدورة التنشيطية في مجال المحاسبة والمراجعة الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة، وذلك بعدما استجابت وزارة التجارة لطلب الجمعية معاودة عقد الامتحان خلال الفترة من ٢٤ - ٣١ ديسمبر، حيث سيتم عقد الدورة خلال شهر سبتمبر وحتى شهر ديسمبر ٢٠٠٧ وستنتهي لجنة التدريب من وضع جدول المحاضرات وتحديد التواريخ والمواعيد المحددة فور التنسيق مع الأساتذة المحاضرين في الدورة وإفادة أعضاء الجمعية بذلك حتى يتسنى للراغبين أداء الامتحان حضور الدورة التنشيطية التي تعقدها الجمعية خدمة لأعضائها بغض النظر عن تحقيق أي عائد مادي منها وذلك تشجيعاً لأعضائها على الانخراط في مهنة مراقبة الحسابات.

جهـود مجلـس الإدارة لتحقيـق أهـداف الجمعيـة

■ مخاطبة معالي وزير الشئون الإجتماعية والعمل بشأن طلب مخصصات لإجراء بعض التعديلات وأعمال الصيانة الأساسية بمقر الجمعية الحالي وتمت الموافقة عليه وجاري عمل اللازم.

■ مخاطبة معالي وزارة الشئون الإجتماعية والعمل بشأن طلب الموافقة على استثمار جزء من مساحة أرض مبنى الجمعية الجديد بديلاً عن نظام .B.O.T.

■ مخاطبة معالي وزير النفط للمطالبة باقرار قرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن مكافآت التخصيص للمحاسبين وكتبة الحسابات وتطبيق القرار ٢٠٠٦/٢٧.

■ مخاطبة معالي رئيس مجلس الأمة بشأن تقرير ديوان المحاسبة بعدد من المشاريع التي أبرمتها الجهات الحكومية بنظام B.O.T ووقف التجني على المحاسبين العاملين بتلك المشاريع.

■ تم الحصول على قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تمديد مهلة استغلال المقر الحالي حتى عام ٢٠١٠.

■ تم اجراء بعض التعديلات والتوسعات على حديقة مقر الجمعية الحالي بغرض استغلالها في إقامة الحفلات والمناسبات لأعضاء الجمعية.

■ مخاطبة رئيس ديوان الخدمة المدنية بشأن المطالبة بالتطبيق السليم والموحد لقرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن مكافأة التخصص العمل والمكافأة التشجيعية لحملة المؤهل الجامعي/ الدبلوم تخصص محاسبة في الجهات الحكومية.

■ مخاطبة مكاتب تدقيق الحسابات الأعضاء في المكاتب العالمية بشأن طلب مساهمتهم عقد في دورات تدريبية مدعمة لأعضاء الجمعية من خلال تكليف أحد المختصين لديهم بإعداد دورة تدريبية في أي مجال من مجالات مهنة المحاسبة والمراجعة بما يتواكب مع مستجدات المهنة ومع المعايير الدولية للتقارير المالية.

■ المساهمة بالحملة الوطنية لترشيد استهلاك الكهرباء عبر نشر اعلان في مجلة المحاسبون وكذلك طلب أي ملصقات توعوية لاستخدامها داخل مرفق الجمعية بهدف المشاركة في جهود الحملة الوطنية لترشيد الكهرباء والماء.

■ مخاطبة وزارة التجارة والصناعة لمعاودة عقد امتحان القيد الذي توقف لأكثر من سنتين لاتاحة الفرصة للراغبين بدخول الامتحان من الأعضاء.

■ مخاطبة رئيس ديوان الخدمة المدنية للمطالبة باقتصار تعيين المحاسبين بالوظائف القيادية والإشرافية الفنية في الجهات العاملة بالدولة.

سؤال برلماني لوزير النفط
حول عدم تطبيق قرارات مجلس الخدمة المدنية في القطاع النفطي بشأن بدلات المحاسبين وكتبة الحسابات

عضو مجلس الأمة
فيصل الشايع

اهتمام برلماني من قبل أعضاء مجلس الأمة بشأن تشجيع جذب خريجي المحاسبة وضرورة تطبيق قرارات مجلس الخدمة المدنية رقمي (١١) لسنة ٢٠٠٥، (١٣) لسنة ٢٠٠٦ بشأن بدلات المحاسبين وكتبة الحسابات حيث تقدم عضو مجلس الأمة النائب/ فيصل فهد الشايع بسؤال إلى معالي رئيس مجلس الأمة لتوجيهه إلى معالي وزير النفط حيث تضمن نص السؤال ما يلي:

نظراً لأهمية القطاع المالي والاستثماري والرقابي لأي مؤسسة وضرورة وجود الكوادر الوطنية المؤهلة بالتخصصات العلمية المناسبة. ولما كانت دولة الكويت تعاني من النقص الحاد باعداد خريجي تخصص محاسبة جامعي/دبلوم وأثر ذلك السلبي على ثروتنا الوطنية من إدارة وتسجيل وتوجيه ورقابة. وهذا ما أثبتته احصائيات ديوان الخدمة المدنية من تزايد احتياجات أجهزة الحكومة من خريجي تخصص محاسبة جامعي/دبلوم وما يقابله من عدم توفر تلك الاعداد من الخريجين. مما دعى مجلس الخدمة المدنية لاصدار القرارين (١١) لسنة ٢٠٠٥ و(١٣) لسنة ٢٠٠٦ بشأن وظائف الموظفين الكويتيين حملة المؤهل الجامعي/الدبلوم بتخصص محاسبة في الجهات الحكومية. وحيث أن القطاع النفطي الحكومي متمثلا بمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة. تقف موقف المتفرج من هذا التشجيع لجذب خريجي المحاسبة وتتعلق بعدم تطبيق القرارين اعلاه بحجة اختلاف أسس احتساب رواتب ومكافآت العاملين بالمؤسسة وبشركاتها والذي بكل وضوح لا يأخذ بالاعتبار فلسفة اقرار ذلك القرارين المشار إليهما أعلاه.

ولاستيضاح أعداد العاملين الكويتيين بالوظائف المالية والمحاسبية المتخصصة بالقطاع النفطي ومدى الحاجة إلى زيادة الكوادر الوطنية المتخصصة بذلك المجال.

لذا يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية:

١ - تزويده بنسخة من الهياكل التنظيمية لدوائر المالية، الحسابات، الاستثمار، الموازنة والتكاليف للمؤسسة والشركات التابعة.

٢ - اعداد حملة المؤهل الجامعي/ دبلوم تخصص محاسبة من الكويتيين بالمؤسسة والشركات التابعة كل على حده.

٣ - عدد من يشغلون الوظائف المالية/ محاسبية من غير حملة مؤهل جامعي/ دبلوم أو خريجي جامعة/ دبلوم تخصصات أخرى من الكويتيين.

٤ - اعداد الوظائف الشاغرة التي تتطلب مؤهل جامعي/ دبلوم تخصص محاسبة بالإدارات المالية/ المحاسبة/ الاستثمار/ الموازنة والتكاليف بالشركات النفطية.

ديوان الخدمة المدنية يناقض نفسه حول تفسير قرار الكوادر المهنية

ناقض ديوان الخدمة المدنية نفسه عندما قام بإعادة تفسير قرار الكوادر المهنية (٢٠٠٦/٢٧) للعاملين بالقطاع النفطي بكتابه المؤرخ ٢٠٠٧/٦/٥ منتهياً بأن بدل طبيعة العمل المعمول به في مؤسسة البترول الكويتية والذي يمنح لمن تحتم طبيعة عمله التواجد في المنشآت الصناعية النفطية أو التي تتطلب طبيعة عمله التعامل مع المنتجات البترولية فإنه لا يخرج عن مفهوم البدلات المقررة لنوع العمل أو التخصص ومن ثم لا يجوز الجمع بينه وبين البدلات والمكافآت المقررة بقرارات مجلس الخدمة المدنية، مناقضاً بذلك ما جاء في كتابه السابق المؤرخ ٢٠٠٧/٢/١١.

قرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦
بشأن
تطبيق قرارات مجلس الخدمة المدنية على الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة التي يتبعون لها

مجلس الخدمة المدنية:

- بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى إقتراح ديوان الخدمة المدنية وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية بإجتماعه رقم (٢٠٠٦/٤) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٥.

- قـــــرر -

مادة (١): تسري على الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة التي يتبعون لها -كافة قرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن منح الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جدول المرتبات العام والمكافآت والبدلات المرتبطة بنوع العمل أو التخصص.

مادة (٢): تعتبر أحكام القرار الذي يتم تطبيقه على الموظفين الكويتيين المشمولين بالمادة السابقة وحدة متكاملة لا يجوز تجزئتها.

مادة (٣): لا يجوز الجمع بين المزايا المالية الواردة بقرارات مجلس الخدمة المدنية المشار إليها في المادة (١) من هذا القرار من ناحية وبين أية ميزة أخرى مقررة لدى الهيئة أو المؤسسة العامة لذات الغرض ويتم ذلك بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية.

مادة (٤): يتولى ديوان الخدمة المدنية معادلة درجات جداول المرتبات الخاصة بدرجات جدول المرتبات العام لتمكين الهيئات

والمؤسسات العامة من تطبيق أحكام قرارات مجلس الخدمة المدنية على موظفيها.

مادة (٥): يعمل بهذا القرار من ٢٠٠٦/٧/١ وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة

محمد ضيف الله شرار

- صدر في: ٦ جمادي الآخرة ١٤٢٧هـ

الموافق: ١ يوليو ٢٠٠٦م

كتاب الديوان رقم ٢٠٠٧/١٩/١٠٨ المؤرخ ٢٠٠٧/٢/١١

الأخ المحترم/ مدير عام مؤسسة البترول الكويتية

تحية طيبة وبعد..

إشارة لكتابكم رقم (إ غ/٢٠٠٦/٤٧) المؤرخ ٢٠٠٦/١٢/١٤ بشأن تطبيق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ .

يرجى التفضل بالإحاطة بأن الديوان أجرى الدراسة اللازمة حول هذا الموضوع وما تضمنه كتابكم المشار إليه من ملاحظات - ونورد فيما يلي رأي الديوان في هذا الشأن:

أولاً: التأكيد على الطبيعة الخاصة للمؤسسة وشركاتها وأن تطبيق قرارات مجلس الخدمة المدنية المتعلقة بالبدلات والمكافآت وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٢٠٠٦/٢٧ يكون بعرضها على مجلس إدارة المؤسسة الذي يبحث بدوره تلك القرارات ووضع ما يراه مناسباً طبقاً للقانون وما سبق أن أصدره مجلس الإدارة من قرارات تنظيمية في ذات الشأن.

الرأي:

إن الرأي المستقر بالإتفاق مع إدارة الفتوى والتشريع أن اختصاص مجلس الخدمة المدنية في إقرار أو تعديل نظم المرتبات وفقاً لنص المادة (٣٨) من قانون الخدمة المدنية يشمل المرتبات الأساسية والعلاوات الدورية والبدلات وأية مزايا مادية أو عينية أخرى تتقرر للموظف بوصفها حقوقاً مالية، كما أنه قد اتفق أيضاً مع هذه الإدارة على أنه ولئن كان الظاهر من سياق نص المادتين ٥، ٣٨ من المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية أن دور مجلس الخدمة المدنية حين يمارس إختصاصه في رقابة نظم المرتبات المعمول بها بالهيئات والمؤسسات العامة إنما يقتصر على عرضها عليه لإقرارها أو تعديلها بداية إلا أن طبيعة هذا الإختصاص وغايته تقتضيان أن **يكون لمجلس الخدمة المدنية الحق في التدخل والتصدي سواء من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب أي جهة مختصة لتعديل ما قد يراه غير مناسب من نصوص اللوائح الداخلية الصادرة من مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة والشركات المملوكة للدولة ملكية كاملة** والتي تتعلق بالمرتبات وذلك لإعمال سلطته في الرقابة على هذه النظم ومراجعة القواعد

والشروط التي تنظم منحها وللتنسيق بينها على وجه يحقق الغاية التي يهدف إليها المشرع وهي تحقيق التجانس بين مرتب العمل الواحد سواء في الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المشار إليها ذلك أنه من المقرر أن يملك الإختصاص إبتداءً له أن يباشره كلما قامت دواعيه ومبرراته.

وإنطلاقاً مما تقدم وبهدف التنسيق بين المزايا المقررة لنوع العمل أو التخصص الواحد ولتحقيق التجانس في هذا الشأن سواء في الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة -فقد أصدر مجلس الخدمة المدنية قراره رقم ٢٠٠٦/٢٧ المشار إليه قاضياً ببسريان أحكام قرارات المجلس المتعلقة بتقرير البدلات والمكافآت المرتبطة بنوع العمل أو التخصص على الموظفين المعينين على جدول المرتبات الخاص في الهيئات والمؤسسات العامة مع النص على عدم جواز الجمع بين المزايا الواردة بقرارات مجلس الخدمة المدنية من ناحية وبين أية ميزة أخرى مقررة لدى الهيئة أو المؤسسة العامة لذات الغرض ويتم ذلك بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية.

وبالبناء على ما تقدم فإن تطبيق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٢٠٠٦/٢٧ المنوه عنه لا يحتاج إلى إقرار من مجلس إدارة المؤسسة لكل قرار من قرارات مجلس الخدمة المدنية المنظمة للبدلات أو المكافآت المرتبطة بنوع العمل أو التخصص بحسبان أن إنطباق هذه القرارات يكون إستناداً للقرار رقم ٢٠٠٦/٢٧ وإعمالاً للإختصاص المنوط بمجلس الخدمة المدنية بالمادتين ٥، ٣٨ من قانون الخدمة المدنية وفقاً للتفصيل السابق.

ثانياً: فيما يتعلق بالمزايا المقررة بالمؤسسة الواردة بكتابكم ومدى تعارضها مع قرارات مجلس الخدمة المدنية المنظمة للبدلات والمكافآت المقررة لنوع العمل أو التخصص.

الـــرأي:

أن المزايا التي وردت في البند (٣)، (٥)، (٦)، (٨) من كتابكم المشار إليه، وكذا كل من بدل المناوبة، وبدل عمل غير منتظم، والتعويض عن ساعات العمل الإضافية الواردة في البند (٤) من ذات الكتاب -ليست لذات الغرض الذي تقررت من أجله البدلات والمكافآت المنصوص عليها في قرارات مجلس الخدمة المدنية والمقررة لنوع العمل أو التخصص ومن ثم يجوز الجمع بينها وبين البدلات والمكافآت الواردة بقرارات المجلس.

أما بدل طبيعة العمل المعمول به في المؤسسة والذي يمنح لمن تحتم طبيعة عمله التواجد في المنشآت الصناعية النفطية أو التي تتطلب طبيعة عمله التعامل مع المنتجات البترولية فإنه لا يخرج عن مفهوم البدلات المقررة لنوع العمل أو التخصص ومن ثم لا يجوز الجمع بينه وبين البدلات والمكافآت المقررة بقرارات مجلس الخدمة المدنية.

كما أن بدل الطريق لا يجوز الجمع بينه وبين البدلات المقررة لنوع العمل أو التخصص الواردة بقرارات مجلس الخدمة المدنية وذلك إذا تضمن أي من هذه القرارات بدلاً مقرر للموقع أو بعد الطريق أو المسافة.

لذا -يرجى إتخاذ اللازم في ضوء ما تقدم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الديوان

عبدالعزيز عبدالله الزبن

كتاب الديوان رقم ٢٠٠٧/١٩/٣٥٩ المؤرخ ٢٠٠٧/٦/٥

الأخ المحترم/ مدير عام مؤسسة البترول الكويتية

تحية طيبة وبعد..

إلحاقاً لكتاب الديوان رقم م خ م/٢٠٠٧/١٩/١٠٨ المؤرخ ٢٠٠٧/٢/١١ بشأن تطبيق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ على الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة التي يتبعون لها.

وإلى الاجتماع الذي عقد مع ممثلي المؤسسة في مبنى الديوان صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٥/١٥ لتحديد آلية تطبيق القرار المشار إليه على الموظفين الكويتيين في المؤسسة.

يرجى الإحاطة بأن قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٠٠٦/٢٧) المشار إليه قد صدر بغرض أن تسري أحكامه على الموظفين الكويتيين المعينين على درجات جداول المرتبات الخاصة في الهيئات والمؤسسات العامة- الذين ألحق بهم ضرر نتيجة إنخفاض مرتباتهم الشهرية الشاملة عن ما يتقاضاه نظرائهم في ذات العمل أو التخصص على جدول المرتبات العام نظراً لكون مرتباتهم كانت تزيد على مرتبات هؤلاء النظراء سابقاً.

ولما كانت المرتبات الشهرية الشاملة للموظفين الكويتيين العاملين بمؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها الخاضعين لجدول مرتبات موحد -مرتفعة عن مرتبات نظرائهم على جدول المرتبات العام بشكل عام حتى في ظل قرارات مجلس الخدمة المدنية المنظمة للمزايا المالية التي صدرت مؤخراً.

ووفقاً للحكم بالقرار رقم (٢٠٠٦/٢٧) المشار إليه بأن يتم تنفيذه بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية.

لذا فإن على مؤسسة البترول الكويتية أن تراعي ما تقدم في حالة تطبيق ما جاء بكتاب الديوان المشار إليه أعلاه بألا يشمل هذا التطبيق الموظفون الكويتيون الذين تزيد مرتباتهم الشهرية الشاملة أو تستوي مع المرتبات الشهرية الشاملة لنظرائهم على جدول المرتبات العام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الديوان

عبدالعزيز عبدالله الزبن

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	ريم يوسف داود الوزان	٢٠٠٧/٦/٢٤
٢	نايف ضيف الله عبدالله المطيري	٢٠٠٧/٦/٢٤
٣	وفاء عبدالله عباس الاستاذ	٢٠٠٧/٦/٢٤
٤	عبدالهادي جابر الشمري	٢٠٠٧/٦/٢٤
٥	مشاعل حسين حسين الكندري	٢٠٠٧/٦/٢٤
٦	حمد جابر حسين الغرير	٢٠٠٧/٦/٢٤
٧	خالد سالم سليمان المطيري	٢٠٠٧/٦/٢٤
٨	خالد عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن	٢٠٠٧/٦/٢٤
٩	دلال يعقوب يوسف المحميد	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٠	حمود محمد بريك الهاجري	٢٠٠٧/٦/٢٤
١١	عبدالعزيز راشد السبيعي	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٢	هند فيصل البلوشي	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٣	صالح راشد حمد المري	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٤	منى يوسف حمد الناصر	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٥	أنوار فهد محمد عذاب	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٦	زيد بدر إبراهيم الرخيص	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٧	سعاد عطا الله حميد العنزي	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٨	ماجد شريان سعد السبيعي	٢٠٠٧/٦/٢٤
١٩	محمد مانع محمد ثويمر علي	٢٠٠٧/٦/٢٤
٢٠	عمر عبدالواحد أمان عبدالله	٢٠٠٧/٦/٢٤
٢١	عذبي معنق صالح المطيري	٢٠٠٧/٦/٢٤
٢٢	شذا أحمد عيد سعد الشيتان	٢٠٠٧/٦/٢٤
٢٣	أحمد صادق حاجي معرفي	٢٠٠٧/٦/٢٤
٢٤	محمد عبدالله حسن الشهابي	٢٠٠٧/٦/٢٤
٢٥	محمد يوسف مبارك العبدالله	٢٠٠٧/٦/٢٤

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	عبدالقادر حمزه إبراهيم حول	٢٠٠٧/٦/٢٤

تهنئة المحاسبون للأعضاء

إلى السيد/ **خالد محمد الجريوي**
لحصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال دفعة ٢٠٠٧.
حيث كان عنوان الرسالة "المعوقات في إدارة العقار في دولة الكويت"

وإلى السيد/ **براك علي براك الشيتان**
لترقيته إلى درجة وكيل وزارة مساعد لشئون المحاسبة العامة بوزارة المالية.

وإلى السيد/ **عبدالله علي حسين الحمدان**
لحصوله على شهادة الزمالة المهنية الأمريكية الدولية (محاسب مهني معتمد APA).

وإلى السيد/ **وليد جاسم الفارس**
لحصوله على شهادة الزمالة المهنية الأمريكية الدولية (مدقق استثمارات وأدوات مالية معتمد CIDA).

وإلى السيد/ **أحمد سالم الشمري**
لاجتياز اختبار شهادة الزمالة المهنية الأمريكية الدولية (مدقق استثمارات وأدوات مالية معتمد CIDA).

الرومي: مستوى مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت في الحدود المقبولة ونأمل أن تصل إلى مستوى أفضل، ونقترح ضرورة الاهتمام بالتأهيل المهني للقائمين عليها

طارق سليمان الرومي
نائب العضو المنتدب للتدقيق الداخلي
مؤسسة البترول الكويتية
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
خريج ١٩٧٦ - جامعة الكويت

■ من واقع خبرتكم المهنية وبصفتكم أحد القيادات المهنية المسئول عن التدقيق الداخلي بمؤسسة البترول الكويتية، ما هي أهم المقومات التي يجب توفرها في إدارة التدقيق الداخلي والقائمين عليها لتلبية مهام ومسؤوليات هذه الإدارة وتحقيق أهدافها؟

- أهم المقومات التي يجب توافرها في إدارة التدقيق الداخلي تتمثل فيما يلي:

١ - الوضع التنظيمي المناسب الذي يحقق الاستقلالية.

٢ - الموضوعية.

٣ - توافر القوى العاملة المؤهلة مهنياً ذات الخبرات المتنوعة.

■ عادةً أين تقع إدارة التدقيق في الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة أو شركة وما هي حدود تبعيتها وسلطتها؟

- تبعية التدقيق الداخلي يجب أن تكون لأعلى مستوى إداري في الهيكل التنظيمي لتعزيز الاستقلالية، والاهتمام من قبل الجهات التي يتم التدقيق عليها بالتقارير الصادرة وما تحتويه من ملاحظات وتوصيات.

■ ما هي أهم الاختصاصات والمهام التي تقوم بها إدارة التدقيق في أي مؤسسة أو شركة وما هي القواعد والنظم واللوائح التي تتبعها هذه الإدارة في ممارسة عملها؟

- أهم المهام تتمثل فيما يلي:

١ -التدقيق على العمليات التشغيلية.

٢ - التدقيق المالي والمحاسبي.

٣ - التدقيق على نظم الرقابة الداخلية للتحقق من فاعليتها وكفايتها.

٤ - تقييم المخاطر.

٥ - الدور الاستشاري الذي يقوم به التدقيق الداخلي للإدارة العليا وكافة المستويات الإدارية الأخرى.

القواعد والنظم واللوائح تتمثل فيما يلي:

١ - المعايير المهنية الصادرة من معهد المدققين الداخليين - الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - اللائحة الداخلية لتنظيم أعمال التدقيق الداخلي والصادرة عن مجلس الإدارة.

٣ - دليل التدقيق الداخلي.

■ ما هو الفرق بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في المؤسسات والشركات من

ناحية التبعية الإدارية والاختصاصات والسلطات لكل منهما؟

- لا يمكن المقارنة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، حيث أن التدقيق الداخلي نشاط مستقل داخل المنشأة (يرجع في ذلك لتعريف التدقيق الداخلي كما ورد في المعايير المهنية الصادرة من معهد المدققين الداخليين -أمريكا)، أما الرقابة الداخلية فهي إجراءات تقرها إدارة المؤسسات أو الشركات لإحكام الرقابة على تنفيذ الأنشطة والعمليات.

■ يوجد ندرة في سوق العمل الكويتي في خريجي المحاسبة من الكويتيين، من وجهة نظركم ما هي أسباب ذلك وما هي من وجهة نظركم المقترحات التي من شأنها تحفيز الشباب على الانخراط في دراسة المحاسبة والعمل في مجالها؟

- أسباب ذلك قد تتمثل فيما يلي:

١ - عدد الخريجين من كلية الدراسات الإدارة لا تفي بحاجة سوق العمل مما يعتقد بوجود ندرة.

٢ - عدم وجود الوعي الكافي لدى خريجي المدارس الثانوية بمدى أهمية العمل في المجال المحاسبي.

٣ - تعتبر المهنة من المهن الشاقة والتي تحتاج إلى مهارات خاصة.

المقترحات:

- زيارة الوعي لدى خريجي المدارس الثانوية بأهمية العمل في المجال المحاسبي.
- زيادة اهتمام الدولة بمنح امتيازات وعلاوات خاصة.
- زيادة الابتعاث للدراسة بالخارج لزيادة عدد الخريجين في المجال المحاسبي.
- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص بإنشاء جامعات خاصة.

■ كما تعلمون بأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية قد توجت مساعيها باقرار بدل طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية للمحاسبين وكتبة الحسابات الكويتيين العاملين في الجهات الحكومية فهل من وجهة نظرك قد حقق هذا الإنجاز الأهداف المنشودة منه؟

- بدون شك فإن لهذا التحرك تأثير جيد في تحقيق الأهداف المنشودة والتي أري أنه بالإضافة إلى الاقتراحات المبينة أعلاه قد يسهم بشكل فاعل في إقدام الشباب الكويتي على الانخراط في مهنة المحاسبة.

■ ما هي وجهة نظركم حول المطالبة بضرورة تطبيق بدلات ومكافآت المحاسبين وكتبة الحسابات الكويتيين بمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها وفق قرارات مجلس الخدمة المدنية التي تم تطبيقها على المحاسبين وكتبة الحسابات الكويتيين العاملين بالجهات الحكومية؟

- هذا الأمر يخضع للإجراءات الداخلية بالمؤسسة وهيكل الرواتب للقطاع النفطي واعتماد ذلك من مجلس إدارة المؤسسة، وأنا شخصياً أدعم تطبيق تلك البدلات إذ تعتبر تلك المهنة من المهن الشاقة والصعبة إضافة إلى اعتبارها مهنة فنية.

■ ما رأيكم في مستوى مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت، وما هي الاقتراحات من وجهة نظركم - كمحاسب - التي من شأنها المساهمة في رفع مستوى المهنة؟

- مستوى مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت في الحدود المقبولة ونأمل أن تصل إلى مستوى أفضل، ونقترح ضرورة الاهتمام بالتأهيل المهني للقائمين عليها، وأعتقد أنه يجب أن يكون لجمعية المحاسبين دور في التأهيل والرقابة على المكاتب.

■ ما رأيكم في قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات رقم (٨١/٥) المعمول به حالياً في دولة الكويت، وخاصةً فيما يتعلق بشرط اجتياز امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات، وما رأيكم في نظام ومحتوى هذا الامتحان؟

- أعتقد أن النظام والمحتوى يحتاجان منا إلى وقفة، إذ أنه يجب أن يكون لجمعية المحاسبين دور أكبر في هذا

تتبوأ الحركة التعاونية الكويتية مكانةً مرموقة على المستوى الخليجي، العربي والدولي، وما تحقق ذلك إلا بفضل رعاية ودعم الدولة لهذه الحركة والجهود الجبارة التي بذلها كل من شارك وساهم في البناء

النظام، إضافة إلى عدم تركيزه على عمل التدقيق الداخلي. كذلك أري ضرورة إعادة النظر بشأن معادلة الحاصلين على الشهادات المهنية الأخرى مثال CIA و CPA بمن اجتازوا امتحان القيد بالسجل. كذلك إعادة النظر فيما يخص ربط القيد بالسجل بشرط اجتياز امتحان القيد والاكتفاء بشرط مزاولة مهنة التدقيق لمدة معينة على أن يصاحب ذلك إجراءات كافية لمراقبة أداء المحاسبين المقيدين بالسجل.

■ من واقع خبرتكم بقيادة إتحاد الجمعيات التعاونية لمدة طويلة خلال فترة حرجة تعد من أصعب فترات الحركة التعاونية في دولة الكويت، فما رأيكم في كيفية تطوير العمل التعاوني في دولة الكويت؟

- تتبوأ الحركة التعاونية الكويتية مكانةً مرموقة على المستوى الخليجي، العربي والدولي، وما تحقق ذلك إلا بفضل رعاية ودعم الدولة لهذه الحركة والجهود الجبارة التي بذلها كل من شارك وساهم في البناء. ولا يخفى على أحد أن لكل نظام إيجابياته وسلبياته وأعتقد أنه

حان الوقت للوقوف على تلك السلبيات لتعديل مسار الحركة التعاونية والتي منها:

١ - تحديث قانون التعاون.

٢ - تفعيل الدور الرقابي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

٣ - تفعيل دور الجمعيات العمومية في الاختيار والرقابة.

٤ - النظر في عدد أعضاء مجلس إدارة إتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، إذ أن العدد الحالي الكبير يُشكل عقبة في اتخاذ القرارات.

٥ - تحديث وتوحيد كل اللوائح والإجراءات في الجمعيات التعاونية وعلى سبيل المثال لا الحصر اللوائح الإدارية والمالية والمشتريات.

٦ - تفعيل التعيين في مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بناءً على معايير الكفاءة والخبرة، حيث أن القانون يعطي معالي وزير الشؤون الإجتماعية والعمل الحق في تعيين ثلث أعضاء المجلس.

■ عملت عدد من الشركات على تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة يطلق عليها لجنة التدقيق الداخلي، فما هي أهمية هذه اللجنة ومدى أهمية تعميمها على الشركات المدرجة في البورصة بموجب تشريع قانون؟

- إن لهذه اللجنة أهمية قصوى حيث أنها تعزز دور التدقيق الداخلي في تنفيذ المهام الموكلة إليه بأعلى مستوى من الاستقلالية، كما نرى ضرورة تعميمها على الشركات المدرجة في البورصة بموجب تشريع قانون ونشير في هذا الخصوص إلى ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية.

■ كونكم عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ما هو تقييمكم لأنشطة وإنجازات الجمعية بشكل عام، وما هي الطموحات التي تأمل قيام الجمعية بتحقيقها خلال الفترة القادمة خاصةً بعد تولي مجلس الإدارة الجديد إدارة الجمعية مستهدفاً تطوير الأنشطة وتحقيق أهداف جديدة تخدم أعضاء الجمعية والمهنة وجميع القائمين عليها؟

- كنا وما زلنا نأمل بالمزيد من الإنجازات من قبل الجمعية، وأرى أن ننظر إلى الآتي:

● زيادة التواصل مع أعضاء الجمعية، ومحاولة تحفيز كل المحاسبين على الانضمام إلى الجمعية.

● إبراز دور الجمعية والمهنة بشكل أكبر على المستوى الحكومي والشعبي.

● العمل على أن يكون للجمعية دور في اللجان الحكومية ذات العلاقة.

● أن يكون لها دور أكبر في امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات.

■ مجلة المحاسبون ماذا تعني لكم؟

- أنا من قراء المجلة وأحرص على اقتناءها إذ أنها تطرح كل المستجدات على الساحة خاصة فيما يتعلق بالمهنة.

التنمية المستدامة
ودور الأجهزة العليا للرقابة

عدنان حسن الحسن
مدقق رئيسي - ديوان المحاسبة

قد يكون مصطلح التنمية المستدامة معروف لدى المختصين والمراقبين والمهتمين ولكن قد لا يكون كذلك لدى الآخرين، فقد حظي مفهوم التنمية المستدامة خلال العقدين الحالي والفائت بالمزيد من القبول والتفهم إلى درجة أصبح من المواضيع الكبرى التي تأخذها بعض الحكومات في الاعتبار عند وضع الخطط والسياسات العامة وإتخاذ القرارات ولكن (ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟).

إن مفهوم التنمية المستدامة يجمع بين ثلاث مجالات من النشاط الإنساني وهي (المجتمع والاقتصاد والبيئة) وذلك من خلال اقتراح مفهوم للتنمية يلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المعيشية من الموارد.

إن التنمية المستدامة تنطوي على كثير من التحديات والمتمثلة في إمكانية تحسين معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد نمواً سكانياً سريعاً يصاحبه طلب متزايد على تلك الموارد (غذاء - ماء - سكن- طاقة..) وكل موارد الطبيعة، ناهيك عن الخدمات الصحية والأمن الاقتصادي، ولذلك على البلدان النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسئول والسليم بيئياً، وأن تعمل تلك الدول مع بعضها البعض على توسيع نطاق التعاون من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد، كل ذلك من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان الرخاء للأجيال القادمة.

لقد اهتمت المنظمات الدولية بهذا المفهوم اهتماماً كبيراً وعلى رأسها الأمم المتحدة عندما أذنت جمعيتها العامة بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وذلك عام ١٩٩٢ حيث اعتمدت ١٠٥ دولة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المستدامة كما التزمت بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في جميع أنشطتها، وفي عام ٢٠٠٢ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا والذي تم خلاله تقديم كل الدعم لمبادئ التنمية المستدامة.

أما منظمة الانتوساي (المنظمة الدولية للرقابة المالية الحكومية) كإحدى منظمات الأمم المتحدة لم

تغفل هذا الموضوع لإيمانها بأنه يجب أن تعلب الأجهزة العليا للرقابة دوراً حيوياً في تقديم المعلومات ودعم الجهود التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال رصدها للإستراتيجيات والبرامج الإقليمية. فقد وضعت هذا الموضوع ضمن أولوياتها، فقامت ببذل الجهود والقيام بأعمال حثيثة انتهت بتشكيل مجموعة عمل معنية بالرقابة على البيئة والتي قامت بدورها بإعداد وثيقة تحت عنوان "التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة".

وقد قام بكتابة هذه الوثيقة كل من مكتب المراجع الوطني للملكة المتحدة بالإضافة إلى مكتب المراجع العام لكندا، وتتضمن الوثيقة نظرة عامة على مفهوم التنمية المستدامة كما تقدم توجيهات تطبيقية إلى الأجهزة العليا للرقابة حول كيفية إدماج التنمية المستدامة في أعمالها وفي تقاريرها الرقابية.

وتسعى منظمة الإنتوساي من خلال هذه الوثيقة إلى مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على الفهم الأساسي الذي تحتاجه لمراقبة كيفية قيام الحكومات بإدماج التنمية المستدامة ضمن أنشطتها باعتبارها جزء لا يتجزأ منها، كما تسهم هذه الوثيقة في تقييم الدور الذي من الممكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على مدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي لكل بلد.

وتتكون هذه الوثيقة من أربعة أجزاء رئيسية، يتناول الجزء الأول منها تعريف التنمية المستدامة والمتمثل في التنمية التي توحد بين الأهداف الإجتماعية والاقتصادية والبيئة، كما يحتوي على آلية لتطبيق هذا المفهوم في الاستراتيجيات والسياسات وعمل الحكومات والهيئات ومدى تأثيره على عمل الأجهزة العليا للرقابة.

أما الجزء الثاني فيحتوي على كيفية قيام الحكومات بإعداد أطر عمل التنمية والاستراتيجيات الوطنية من خلال إجراءات عمل واضحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يحتوي على الفرص التي من الممكن أن توفرها تلك الإجراءات في مساعدة الأجهزة العليا للقيام بدورها في هذه المرحلة، ويأتي الجزء الثالث ليكمل ويوضح كيفية تطبيق التنمية المستدامة على السياسات والبرامج والدور الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على مدى حسن التطبيق.

أما الجزء الرابع والأخير فإنه يحتوي على الخطوات العملية التي يجب أن تتخذها الأجهزة الرقابية من أجل تطوير قدراتها على تنفيذ الأعمال الرقابية في مجال التنمية المستدامة، ومن الممكن أن تلعب الأجهزة الرقابية دوراً رئيسياً في متابعة تطبيق الاستراتيجيات المحلية ومستوى التقدم الذي تم إحرازه.

من هذا نخلص إلى أن مهمة الأجهزة العليا للرقابة لا تتمثل بالرقابة على الأموال العامة وصيانتها والحفاظ عليها فقط بل تتعداها إلى الرقابة على صحة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وسلامة البيئة كجزء لا يتجزأ منها ضماناً لمستقبل الأجيال القادمة.

دوافع وطرق تلاعب الإدارة بأرقام الربحية

إيمان عبداللطيف الغربللي
أستاذة بكلية الدراسات التجارية -قسم المحاسبة
مراجعة د. سعد سليمان البلوشي

من المسلَّم به جدلاً أن الشركات يجب أن تسعى إلى تحقيق أفضل الأرباح الاقتصادية الممكنة على الأجل البعيد. ولعلّ من أكبر المشكلات التي تعاني منها الشركات أن المديرين غالباً ما يسعون إلى تحقيق المكاسب الشخصية قصيرة الأجل بدلاً من التركيز على النجاح الاقتصادي للشركة على الأجل البعيد. حيث يعمل المدراء على التلاعب بالأرقام المحاسبية وبالتالي صافي الربح عن طريق استخدام سلطتهم التقديرية في إعداد التقارير المالية من أجل تلبية أغراضهم الشخصية.

وقد كتب Healy عن التلاعب في الأرباح (Earnings Management) في عام ١٩٩٩ ما يلي: "يتضح التلاعب في الأرباح حينما يستخدم المديرون التقدير (Judgment) في إعداد التقارير المالية والعمليات المحاسبية من أجل تغيير التقارير المالية وذلك لتقديم معلومات غير صحيحة لبعض المساهمين عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعروضة في التقارير المالية".

فالواضح أنّ الثغرة الرئيسية التي يستغلها المدراء للتلاعب في الأرباح هي السلطة التقديرية. فهناك الكثير من المجالات التي يمكن أن يستخدم المديرون فيها التقدير وذلك للتأثير على تقاريرهم المالية. مثل تقدير العمر الإنتاجي المتوقع، والقيمة التخريدية للأصول الثابتة، مخصص مكافأة نهاية الخدمة للعاملين، والمزايا الأخرى للتقاعد، والضرائب المؤجلة، والخسائر الناتجة عن الديون المعدومة وانخفاض قيمة الأصول. ومن مهام المديرين أيضاً اتخاذ القرارات بشأن اختيار أحد الطرق المحاسبية المتعارف عليها لاستخدامها في العمليات المحاسبية مثل طريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص للأصول وطريقة LIFO أو FIFO أو طريقة متوسط التكلفة المرجح للمخزون.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يجب أن يستخدم المديرون أيضاً السلطة التقديرية في إدارة رأس المال العامل (مثل مستويات الجرد، وتحديد موعد شحنات أو مشتريات المخزون، وسياسات التحصيل) والتي بدورها تؤثر على توزيع التكاليف وصافي الإيرادات. كما يجب أن يقرر المديرون سداد أو تأجيل المصروفات التقديرية التي تشمل البحوث والتطوير (R&D)، أو الإعلان، أو الصيانة. وأخيراً، يجب أن يقرر المديرون كيفية هيكلة الشركة. ومثال ذلك، استخدام الشركة طريقة دمج مصالح المساهمين أو طريقة الشراء لعمليات دمج الشركة. أما بالنسبة للعقود الإيجارية طويلة الأجل فقد تفضل الشركة استخدام الطريقة التي تمكنها من إدراج أو عدم إدراج التزامات العقود في مركزها المالي.

الجدير بالذكر أنه يمكن أن يكون استخدام المديرين لسلطتهم التقديرية في اعداد التقارير المالية إيجابياً وذلك يتمثل في تحسين وتطوير المعلومات الداخلية السرية وتوصيلها بشكل إيجابي للمساهمين ولكن في المقابل يمكن أن ينتج من استخدام هذه السلطة تقارير مالية الهدف منها هو الحصول على مكاسب ذاتية على حساب المساهمين. وتجدر الإشارة

هنا إلى أنّ التلاعب في الأرباح ممكن أن يحدث في أي مرحلة من مراحل الإفصاح، ويمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة.

دوافع التلاعب في الأرباح

عادة ما تلجأ الشركات التي تعاني من اضطرابات ومشكلات إلى استخدام أساليب التلاعب في الأرباح لكي تُظهر أن مركزها المالي لا يزال قوياً. وتتوفر لدى المديرين في بعض الأحيان الدوافع إلى ممارسة بعض السلوكيات الخاصة لزيادة الثروة بحيث تحقق لهم المصالح الذاتية على حساب المساهمين. ولذا تتمثل معظم قرارات التلاعب في الأرباح فروقاً نسبية في التوقيت. حيث يمكن زيادة أو خفض الإيرادات والمصروفات في الفترة الحالية بدلاً من الانتظار إلى الفترات القادمة. فمن الممكن زيادة الإيرادات من خلال المبالغة في تحقيق الإيرادات بينما يمكن تجنب المصروفات بشكل مؤقت من خلال رسملة بعض التكاليف. ويمكن بذلك تحقيق الأرباح بشكل فوري بينما يتم تأجيل الاعتراف بالخسائر إلى الفترات القادمة.

ومن أبرز دوافع التلاعب في الأرباح ما يلي:

أولاً: استخدام التلاعب من أجل الوصول بالأرباح إلى توقعات وتنبؤات المحللين الماليين. وهذا النوع من الأساليب يستخدم في جميع أنواع الشركات الناجحة أو الغير ناجحة. فقد أكّد Kasznik في عام ١٩٩٩ أن المدراء في الشركات الغير ناجحة يستخدمون المستحقات الغير متوقعة للتحكم في زيادة الأرباح المتعمدة وذلك عندما يتضح أن الشركة لن تحقق توقعات المحللين وذلك بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية. أمّا بالنسبة للمدراء في الشركات الناجحة فقد يتحكمون في نتائج شركاتهم بواسطة عرض النتائج التي يتوقعها المحللون وربما محاولة تجاوز تلك التوقعات وذلك بهدف اظهار جدارة إدارة الشركة ونجاحها.

ثانياً: وجد الباحثون Teoh ,Wong and Reo في عام ١٩٩٨ أنه يكثر التلاعب بالأرباح في سنة الإدراج في البورصة والسنوات التالية. وقد أثبتوا في دراستهم أن الشركات الجديدة المدرجة بالبورصة في أمريكا لديها مستحقات تتجاوز مستحقات الشركات المدرجة القديمة بنسبة ٦٢٪. وتهدف الشركات الجديدة الأدراج في البورصة إلى رفع سعر السهم عند الأدراج عن طريق الأعتراف المبكر بالإيرادات أو تأخير الاعتراف بالمصاريف.

ثالثاً: دوافع المدراء لتحقيق مصالحهم الذاتية أو الانتهازية، حيث يمكن أن يتلاعب المسئولون التنفذيون بالأرباح المحاسبية المفصح عنها من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية مثل ضمان المكافأة السنوية (Bonus).

حيث يكون الدافع الرئيسي هو الحصول على أعلى مكافأة سنوية عن طريق زيادة الأرباح المحاسبية المفصح عنها.

رابعاً: التلاعب بالأرباح عن طريق المبالغة في تحقق الإيرادات ويتمثل في الإعتراف بالإيرادات في مرحلة مبكرة في الدورة المحاسبية، ورسملة المصروفات التشغيلية بدلاً من احتسابها كمصروفات، وتوزيع التكاليف على فترات طويلة مثل زيادة العمر الإنتاجي المتوقع للأصول الثابتة.

خامساً: كذلك من الوسائل المعروفة في التلاعب بالأرباح هي تقليل تقلب الربحية أو تجميل الأرباح (Income Smoothing) وذلك كمحاولة للحصول على معدلات متوازنة من الإيرادات ومستويات معتدلة من نمو الأرباح بدلا من التغيير والنمو المفاجئ في الأرباح والذي يصعب المحافظة عليه في السنوات التالية. وكما يجب الأخذ بالإعتبار أنه ليس من الضروري أن يكون التلاعب في الأرباح بزيادتها

فقط ولكن قد يقوم المدراء باستخدام الأساليب الخاصة بتقليل الأرباح الحالية. ويمكن أن يكون ذلك جزءاً من استراتيجية تقليل تقلب الربحية أو تجميل الأرباح أيضا.

سادسا: يكثر وجود التلاعب في الأرباح لدى الرؤساء التنفيذيين الجدد والذين يقومون بإدارة المعلومات المحاسبية. وقد كشفت DeAnglo في ١٩٨٨ عن التلاعب في الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية أن الفرق الناجحة غالباً ما تقوم بالتلاعب بالأرباح عن طريق تخفيضها في العام الذي يحدث فيه الاستحواذ وذلك من أجل تحقيق إيرادات أكبر في العام التالي. وبذلك يحققون هدفهم في اثبات كفائتهم في إعادة هيكلة الشركة وتحقيق الزيادة في أرباحها.

بعض الطرق المتعارف عليها للتلاعب بالأرباح:

أولا: ذكرنا بالسابق أنّه من أحد دوافع الإدارة للتلاعب بالأرباح هي تجميلها. ففي حالة مثلا الزيادة الغير طبيعية في الأرباح قد يلجأ المدراء الى تقليل الأرباح بطرق سليمة ومعترف بها وقد يتم ذلك عن طريق التحفظ الشديد في الإعتراف بالإيرادات والإعتراف الغير مشروط في المصروفات وخصوصا تلك المصروفات التي عادة ما يتم رسملتها. كما يندرج ضمن سياسات تخفيض الأرباح المبالغة في حجز الإحتياطات (Cookie Jar Reserves) وذلك لإستخدامها في الفترات القادمة مما يجعل الأرباح المفصح عنها أقل تفاوتا من الأداء الإقتصادي الحقيقي للشركة.

ثانيا: قد يلجأ المدراء الى محاولة استخدام الورقة الرابحة في التلاعب بالأرباح وهي اللجوء الى استخدام التحكم بتوقيت التخلص أو بيع الأصول الثابتة كوسيلة للتلاعب لزيادة الأرباح. والجدير بالذكر أن الربح الناتج من بيع الأصول الثابتة وهو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصل يدخل في حساب الأرباح وقد يكون له تأثير كبير في المركز المالي للشركة. وبدراسة خاصة بهذا النوع من التلاعب بالأرباح أعدّت في اليابان في سنة ٢٠٠٣ من قبل Herrmann, Inoue, and Thomas تبيّن من نتائجها أنّ المدراء اليابانيين يتحكمون فعلا في توقيت التخلص من الأصول الثابتة من أجل التلاعب بأرقام الربحية.

ثالثا: من أحد الطرق المتعارف عليها في التلاعب بالأرباح بالزيادة هي لجوء الشركات أحيانا الى التخفيض الحاد بالأسعار لزيادة المبيعات بشكل سريع في الفترة الحالية. وهذا يتم عن طريق عرض الخصومات والتخفيضات في نهاية السنة المالية مما يؤدي الى زيادة المبيعات وبالتالي الأرباح في السنة نفسها. ومما لا شك فيه أنّ هذا النوع من التخفيضات وزيادة الأرباح يهدف الى الإسراع في عملية البيع من السنة القادمة الى السنة الحالية. وما يحدث هنا ما هو إلاّ التضحية بالأرباح المستقبلية لأجل الفترة الحالية.

رابعا: تقليل المصاريف الحاد يعتبر أيضا من الوسائل المستخدمة من قبل المدراء من أجل التلاعب بالأرباح لزيادتها. ومن أمثلة ذلك تقليل تكلفة المبيعات عن طريق زيادة الإنتاج وبالتالي يتم توزيع التكاليف الثابتة للإنتاج على كميات أكبر من الوحدات والذي يؤدي بدوره الى زيادة الأرباح مع الأخذ بالإعتبار أن تخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة لا يقابله زيادة تكاليف التخزين للإنتاج في الفترة نفسها.

يرى الكثير من الباحثين والمحاسبين أنّ معايير المحاسبة تسمح بطريقة أو بأخرى باستخدام كثير من المسائل التقديرية عند أعداد القوائم المالية مما يؤدي بالبعض لسوء استخدام هذه المعايير وتوجيهها لمصالحهم الشخصية. والجدير بالذكر بأن استخدام التقدير في الأرقام المحاسبية هو أمر مهم للغاية ومطلوب من أجل

تطبيق ما يسمى بأساس الاستحقاق في المحاسبة والذي من المفترض أن يحقق قياس أفضل للوضع الاقتصادي للمنشأة. ولمّا كان للمدراء والمسئولين أحياناً مطالب وأهداف شخصية، أصبح هناك تعارض بين مصالح المدراء الشخصية وبين مصلحة المنشأة والمساهمين.

وقد دأب عدد كبير من الباحثين في هذا المجال لاكتشاف الطرق الصحيحة لاكتشاف عمليات التلاعب في الأرباح. فبعض الباحثين قد ركّزوا على ضرورة استخدام نماذج التنبؤ الأحصائية، والبعض الآخر قد اكتفى باستخدام النظرة المحاسبية في تحليل البيانات لاكتشاف التلاعب. وهناك الكثير من الدراسات غطّت الجانبين الأحصائي والمحاسبي. فمن الجانب الأحصائي، اتضح أن الكثير من الدراسات قد اهتمت بمناقشة كيفية قياس واكتشاف التلاعب بالأرباح باستخدام الكثير من الطرق والنماذج الأحصائية. وهذه الطرق والنماذج تنحدر من الأسهل تطبيقاً إلى الأصعب والأطول في التطبيق. فمن النماذج والمعادلات البسيطة هي تلك التي تركز على قياس (Total Accruals) [1] أما الطرق الأكثر تعقيداً فهي التي تتطلب تقسيم المستحقات إلى مستحقات متوقعة (Non-Discretionary) ومستحقات غير متوقعة (Disretionary Accruals).

ولا بد من معرفة أن هذه الطرق والنماذج إنما هي تجريبية وقد تعطي نتائج إيجابية عند التطبيق في بعض الظروف أو الدول وقد تكون النتائج عكسية في ظروف ودول أخرى. لذا لا نستطيع الجزم بتفضيل أحد منها على الآخر فلكل منها مزاياها وعيوبها. ولكن الجدير بالذكر أن الكثير من الباحثين قد انحازوا إلى تطبيق بعض منها مثل نماذج Jones والتي اتسمت بملاءمتها وأيضاً بصعوبتها في التطبيق نسبة إلى بقية النماذج. ومن أهم النماذج والأكثر شيوعاً في الاستخدام للتنبؤ بالتلاعب بأرقام الربحية هي نموذج Jones والذي تم تطويره في عام ١٩٩١ ونماذج Jones المعدّلة من قبل Dechow في عام ١٩٩٥. حيث تفترض هذه النماذج أن المديرين يستخدمون رأيهم وتقديرهم فيما يتعلق بالمستحقات المحاسبية باعتبارها وسيلة لتحكم الإدارة في أرقام الربحية.

وعلى العكس من نماذج Jones وقياساً على بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بالجانب المحاسبي فقد اكتفى أصحابها بعدم تطبيق أي من النماذج المتعارف عليها سابقاً وإنما استخدموا الأرقام المحاسبية في اكتشاف احتمالية وجود التلاعب بالأرباح. واستندوا في ذلك بدراسة وأخذ لمحة سريعة للأرقام المحاسبية المفصح عنها لمعرفة مدى قيام المنشأة بالتلاعب بأرقام الربحية. على سبيل المثال وجود فرق كبير ومادي بين الأرباح والتدفقات النقدية قد يعطي لمحات بوجود تلاعب. وكذلك محاولة فهم دوافع الإدارة الذي يعتبر المفتاح الرئيسي للدلالة على وجود التلاعب.

المراجع:

1 - Healy, P.M. and Wahlen, J.M (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. Accounting Horizon. 13,365-568.

2 - Herrmann, T., Inoue, T. and Thomas, W.B. (2003). The sale of assets to manage earnings in Japan. Journal of Accounting Research. 41(1), 89-108.

3 - Jones, J.J. (1991). Earnings management during import relief investgations. Journal of Accounting Research, 29(2), 193-228.

4 - Kasznik, R. (1999). On the association between voluntary disclosure and earnings management. Journal of Accounting Research. 37(1), 57-81.

5 - Teoh, S., Wong T. and Rao G. (1998). Are earnings during initial public offering opportunistic? Review of Accounting Studies. 3.

(١) يمكن تعريف إجمالي المستحقات في هذا السياق بأنها المبالغ المتعلقة بالإيرادات والمصروفات التي يمكن تقديم الاعتراف بها أو تأخيره حسب تقدير المدراء المسؤولين.

١٠ إيجابيات في مشروع هيئة سوق المال الجديد

١ - إنشاء هيئة رقابية وليس قانونا لسوق المال

الهدف من مشروع القانون هو إنشاء هيئة رقابية على أسواق المال وليس قانونا ينظم البورصات في الكويت كما تضمنت ذلك مسودتا المشاريع السابقة.

٢ - وضع قانون - إطار

وضع المشروع إطارا قانونيا عاما للهيئة كما تفعل الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما كانت تقرر حكومات هذه الدول خصخصة قطاعاتها، كانت تشكل هيئة مستقلة او مجلسا أعلى للخصخصة بقانون من ورقتين أو ثلاث يضم نقاطا عامة ومشتركة بين جميع القطاعات. وكانت مهمة هيئة الخصخصة وضع القوانين والتشريعات المناسبة ودفاتر الشروط الضرورية لبيع مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، كل مؤسسة وقانونها على حدة. وهكذا كان لكل قطاع مثل الكهرباء ووسائل النقل والمستشفيات خصخصته منفردة وقوانينه الخاصة به. وهذا من المفترض أن يكون قاعدة في هيئة سوق المال في الكويت التي وضع لها وزير التجارة الإطار القانوني العام، ويكون عليها بالتالي وضع القوانين المناسبة لأسواق المال والبورصات.

٣ - صلاحيات واسعة.. وإعداد التشريعات

منحت الهيئة صلاحيات واسعة لتلعب دورها على أتم وجه، كما ذكرنا في النقطة السابقة. وذكرت المادة الثانية من مشروع القانون: «تتولى الهيئة تنظيم أسواق رأس المال وتنميتها وإصدار التراخيص اللازمة لأسواق الأوراق المالية وغيرها من الشركات والجهات المتعاملة في نشاط الأوراق المالية. (...)، كما يحق لها إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بأسواق رأس المال واقتراح ما يلزم من تشريعات تساهم في تنمية سوق المال. وتصدر النظم واللوائح والقرارات والنشرات والتعليمات اللازمة لتنفيذ أغراض هذا القانون». وأضافت المادة ١٤ من مشروع القانون: «تعد الهيئة مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بأسواق الأوراق المالية وغيرها من الشركات والجهات المتعاملة في نشاط الأوراق المالية ورفعها إلى الوزير المختص خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون».

٤ - مجلس إدارة.. قادر

هذه الصلاحيات تجعل من مشروع القانون إطارا عاما يسمح لمجلس إدارة الهيئة تحديد التشريعات المناسبة لأسواق المال في الكويت، لأن «أهل مكة أدرى بشعابها». لذا حرص واضعو المواد على تحديد مواصفات مجلس إدارة الهيئة المؤلف من رئيس و٦ أعضاء يتم تعيينهم لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد. وتقول المادة الثالثة: لا يقل المستوى العلمي لأي منهم عن درجة البكالوريوس وخبرة لا تقل عن ١٥ سنة في مجالات التمويل أو القانون أو المحاسبة أو الاقتصاد.

٥ - تحرير من البيروقراطية.. وصفة ضبطية قضائية

أعطي مجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة منها حسب المادة ٥: «وضع السياسة التي تسير عليها الهيئة في ممارسة اختصاصاتها وما يتصل بذلك من خطط وبرامج، ووضع قواعد التفتيش والرقابة وإصدار التراخيص بالنسبة للجهات العاملة في مجال نشاط الأوراق المالية(...)، ووضع اللوائح الإدارية والمالية اللازمة لمباشرة الهيئة أعمالها، واقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي». وهذه السلطات تحرر الهيئة على الأقل من البيروقراطية التي تعرقل

معظم الأعمال الحكومية، خصوصا عندما حدد القانون في المادة ١٢ أن «يكون لموظفي الهيئة الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير المختص صفة الضبطية القضائية في إثبات الجرائم».

٦ - عقوبات.. للهيئة فقط

وضع مشروع القانون عقوبات تجبر الجميع على التعاون مع الهيئة بما فيه مصلحة سوق المال في الكويت. وتقول المادة ١٣: «مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥ آلاف دينار ولا تزيد على ١٠ آلاف دينار كل من ارتكب فعلا من شأنه عدم تمكين موظفي الهيئة من الاطلاع على أي بيانات أو معلومات ترى الهيئة ضرورة الاطلاع عليها». صحيح أنها مادة واحدة لكنها شاملة، مع العلم أن الهيئة عليها في المستقبل وضع العقوبات الرادعة لجميع مخالفي قوانين أسواق المال.

٧ - رقابة ديوان المحاسبة الدورية.. موضع ثقة

حظر القانون على أعضاء مجلس إدارة الهيئة إساءة استخدام السلطات، في حين وضعهم تحت رقابة ديوان المحاسبة والوزير المختص، حسب المادة ٩: «تقدم الهيئة تقارير كل ٦ أشهر إلى الوزير المختص وديوان المحاسبة». لذا تعتبر هذه المادة إيجابية، لما لديوان المحاسبة من مصداقية وموضوعية في معالجة الملفات التي توضع بين يديه. وهذا ما برهنته الأيام في الفترة الماضية. كما تحل معضلة واجهتها البورصة في الماضي عندما رفضت إدارة السوق السماح لمفتشي ديوان المحاسبة من الكشف عن ملفات كثيرة، مما أخر عمل الرقابة وأعاق عملها.

٨ - قوانين أسواق المال العالمية.. تراكمات ١٥٠ عاما

تعتبر الأوراق الثلاث التي يتألف منها مشروع القانون، والتي انتقدها عدد لا بأس به من الاقتصاديين لقلتها، كافية وافية لوضع قانون إطار- ونشدد قانون إطار- وهو ما يعمل به في دول كثيرة. فلو نظرنا إلى ما كانت عليه قوانين هيئات أسواق المال العالمية عندما انطلقت، نلاحظ أن عدد موادها لم يتعد العشرين مادة. وما يشاهد اليوم من قوانين ولوائح تنفيذية تعتبر تراكمات ١٥٠ عاما على إطلاق هذه الأسواق ومنها سوقا لندن ونيويورك، والتي اعتمد الكثير من المحللين عليها لانتقاد مشروع الوزير. فأول ما تطلق الهيئات، تبدأ بوضع التشريعات المناسبة لتنظيم أسواق المال وهذا هو هدفها الأساسي.

٩ - الأبواب مفتوحة.. فالعمل المالي يتطور يوما بعد يوم

في عالم المال والأعمال ليس هناك أبواب مغلقة. فكل شيء مفتوح على كل الاحتمالات. ومهما وضع القانون مواد كثيرة وشاملة أدق التفاصيل، كما حصل مع المسودتين الأولى والثانية للمشروع، فستبقى هناك ثغرات كثيرة لأن أسواق المال وأدواتها الاستثمارية تتطور يوما بعد يوم، إن لم نقل ساعة بعد ساعة، مما يقتضي إصدار الهيئة لتشريعات جديدة وقوانين مبتكرة. وهذا ما حرص عليه مشروع القانون الجديد لوزير التجارة.

١٠- تسريع إقراره في مجلس الأمة.. لقصره

من أدرى من فلاح الهاجري، النائب والوزير، بالتوتر القائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ولو أحالت الحكومة مشروع القانون الأول المؤلف من ١١٥ مادة، إلى مجلس الأمة، لبقينا نحلم بإقراره قبل سنوات، بعد مروره على اللجان وتشريحه مادة مادة، حتى يصبح يتطلب تعديلات جديدة بعد طول انتظار. ولعل مشروع «القانون - الاطار» يعتبر نافذة سريعة لإنشاء الهيئة بأقل وقت ممكن، بعد دراسته في المجلس، كما حصل مع هيئة سوق المال السعودية عند إطلاقها. إذ تشير المعلومات أن الهيئة السعودية ما زالت حتى اليوم تضع قوانين وتصدر تشريعات جديدة تحيط بجميع جوانب العمل المالي في بورصة الرياض.

المرزوق: عقوبة رفع رأس المال تشمل الشركات التي يتجاوز رأسمالها ١٠ ملايين

كشف رئيس مجلس ادراة الشركة الكويتية للمقاصة عضو لجنة سوق الكويت للأوراق المالية صلاح المرزوق ان قرار اللجنة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٧ فيما يخص زيادة رؤوس اموال الشركات بنسبة ٣٠٠ في المئة لا يقتصر على الشركات التي لا يتجاوز راسمالها ١٠ ملايين دينار، بيد انه يتضمن كذلك الشركات التي يتجاوز راسمالها هذا المعدل، وبين المرزوق ان قرار اللجنة في خصوص تنظيم آلية زيادة راسمال الشركات يهدف الى الحد من عمليات التكسب من خيار زيادة رأس المال.

وكانت ادارة السوق قد اعلنت على الموقع الرسمي للبورصة خلال الاسبوع الماضي ان قرار

● مشكلة الشركات التي رفض إدراجها تتمثل في مواجهة مساهميها... ومن يثق في بياناته ليثبتها في «الموازي»

زيادة رؤوس الاموال «سيطبق فقط على الشركات التي لا يتجاوز راسمالها الـ ١٠ ملايين دينار».

واوضح المرزوق ان العديد من الشركات لجأت الى زيادة راسمالها حتي يستفيد القائمون على هذا التوجه من عملية توزيع الاسهم وعلاوات الاصدار حتى ان الخيار الاخير بات افضل مجال لدى بعض الشركات للربحية، حسب قوله، مؤكدا على ان تكون زيادة راس المال مدروسة، ومطروحة لتمويل او المساهمة في تمويل مشاريع تستحق هذا الاجراء.

وعلق المرزوق على بعض الشركات التي ذكرت ان لجنة السوق ليست وصية على المساهمين بالقول: «ان لجنة السوق مسؤولة عن تنظيم عمليات الادراج، وليس من اختصاصتها عمليات التداول»،لافتا الى انه من اولويات البورصة ادراج الشركات، خصوصا وان هذا هو دورها، وليس لديها اي تحفظ في هذا الشان، الا انها تشترط ان يكون هذا التوجه مدروسا لقبوله.

واكد المرزوق ان لجنة السوق لا ترفض ادراج اي شركة اعتباطيا، اذ انها تتخذ القرار سواء بالادراج او عدم الادراج

بعد ما وصفه بالمفرزة الفنية التي تتضمن دراسة لاصول الشركة وربحيتها، وما اذا كان نشاطها تشغيلي ام لا، مشيرا الى ان الكل وجه اتهامات وانتقادات للجنة السوق في خصوص قضية الادراج. رغم ان هدف الاخيرة حماية المساهم، وقراراتها استندت في خصوص رفض ادراج بعض الشركات التي تقدمت الى اسباب فنية مدروسة وليست مزاجية كما ادعى البعض.

وقال المرزوق ان هناك شركات لجأت الى تضخيم اصولها وترغب في الادراج، واخرى تبيع اصولا لشركة تابعة، وهذا في حد ذاته محل استفسار، اذ ان هذا التوجه وان كان جائزا من الناحية القانونية، الا انه غير مقبول في حالة الادراج، لا سيما وان الهدف منه عند بعض الشركات التي تقدمت للادراج كان بهدف تضخيم الاصول، موضحا ان المغالاة في تقييم اصولها او ما يطلق عليه محاسبيا اسم الشهرة كان

● قانون «التجارة» حول الهيئة شامل وعيبه في كثرة مواده ومشروع «الفتوى» مختصر لكنه يعاني القصور ويفتقد للاستقلالية

سببا رئيسا في دفع لجنة السوق الى رفض بعض الشركات، لم يحدد نسبتها. واضاف المرزوق ان مشكلة الشركات الرئيسية التي رفض ادراجها يتثمل في مواجهة مساهميها التي وعدتهم بالادراج، خصوصا وانهم لم يستوفوا الشروط، ولا يوجد لديهم اصول او ربحية تؤهل للتداول في سوق الكويت للاوراق المالية، وان كانت هناك ربحية فهي ناتجة حسب قول المرزوق عن مشروع «بي او تي» او ارض دولة، او تضخيم للاصول. وتساءل المرزوق: لماذا لا تدرج الشركات التي رفض ادراجها في السوق الموازي، اذا كانت واثقة بالفعل من مصداقية ميزانياتها، وانه ليس لديها اي تضخم في اصولها فعليها. ولديها بالفعل نشاط تشغيلي حققت منه الارباح التي قدمتها الى لجنة السوق؟.

وشدد المرزوق على ضرورة اقرار هيئة سوق المال، لافتا الى ان الكويت باتت في امس الحاجة لاقرارهذا التوجه. وحول رأيه بمشروع القانون الذي قدمته الفتوى والتشريع واقره مجلس الوزراء في خصوص تاسيس هيئة سوق المال، مقارنة بالقانون الذي قدمته وزارة التجارة والصناعة، قال المرزوق ان مشروع قانون «التجارة» شامل، الا ان عيبه في كثرة مواده، حيث يحتاج،في حال اي تصحيح، المرور بسلسة من الاجراءات التشريعية بدءا من مجلس الوزراء، وانتهاء بمجلس الامة.

واضاف المرزوق ان مشروع الفتوى والتشريع يمتاز باختصار مواده القانونية بيد انه يعاني من القصور، ويحرم هيئة السوق في حال اقرارها من الاستقلالية.

وانتقد المرزوق في القانون الجديد انه يعطي لمجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الاحقية في تعيين المدير العام للهيئة، مايتنافى مع مبدأ استقلالية الهيئة، كما هو معمول به في الاسواق العالمية، منوها الى ان مدير الهيئة يجب ان يتم انتخابه من الاعضاء،كما انتقد عدم اقرارالقانون تفرغ مجلس محافظي الهيئة، مفضلا ان يكون المجلس مكونا من خمسة اعضاء وليس سبعة كما هي الحال في القانون الجديد، ٣ اعضاء منهم على الاقل متفرغون، والعضوان الاخران يمتلكان الخبرة والدراية بالسوق. مؤكدا على اهمية اختيار اعضاء مجلس هيئة السوق وفقا لما سماه بمفرزة متينة

واوضح المرزوق ان ترجيح ان يكون مجلس محافظي هيئة سوق المال مكونا من خمسة اعضاء وليس سبعة يعود الى اهمية العدد المعقول في هذا الخصوص، كما ان العدد الفردي يساهم عند اختلاف فريق ضد الاخر، الاحتكام في اتخاذ القرار الى رأي العضو الخامس.

جمعية الشفافية: أطراف متنفذة وراء الموافقة على قانون هيئة سوق المال المقدم من «الفتوى والتشريع»

مسودة القانون المقدم من الفريق الذي تترأسه د. أماني بورسلي استغرقت عامين ثم تعرض للإهمال

أبدت جمعية الشفافية الكويتية دهشتها المشفوعة بالمفاجأة من موافقة مجلس الوزراء على قانون هيئة سوق المال.

وقالت الجمعية في بيان لها ان الاوساط الاقتصادية فوجئت كما فوجئنا نحن بجمعية الشفافية الكويتية بموافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ على مشروع قانون هيئة سوق المال والمقدم من ادارة الفتوى والتشريع ضاربا بعرض الحائط مشروع القانون المقدم من الفريق المكلف باعداده الذي تراسه د .اماني بورسلي والذي استغرق اعداد مسودته النهائية قرابة العامين وبتكليف من اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء وبتوصية من وزير التجارة والصناعة كونه المسؤول عن سوق المال حاليا.

واكد البيان ان اجراء مجلس الوزراء هذا يدل على امر واحد

● إجراء مجلس الوزراء يدل على تدخل أطراف نافذة لها مصلحة في إبقاء الوضع على ما هو عليه

لا ثاني له هو تدخل اطراف نافذة لها مصلحة في ابقاء الوضع على ماهو عليه وان كان بتسمية اخرى بل يتضح لنا بان امر تكليف ادارة الفتوى والتشريع جاء بعد اتضاح معالم

مسودة القانون المقدمة من الفريق المكلف الذي ترأسه الدكتورة بورسلي كما ان وقت اقراره جاء والكويت كلها انفاسها محبوسة بانتظار ماسيؤول اليه استجواب وزير النفط حيث ان الاستجواب باليوم التالي من اقرار القانون وبالتالي لن ينتبه اليه احد وهذا السيناريو تم الترتيب له بمباركة من وزير التجارة والصناعة وبضغط واضح على مجلس الوزراء للاستعجال بتمرير القانون في هذا الوقت مما يؤكد لنا ان مجلس الوزراء لايناقش القوانين المرفوعة اليه ولايستأنس بآراء المتخصصين واصحاب الخبرات وهذا يدعونا بالقول جهرا بان عمل مجلس الوزراء غير مؤسسي وهناك لاعبون كبار ضاغطون خارج نطاق المجلس مما يشكل ظاهرة خطيرة على تنمية اقتصاد الكويت.

وعبرت الجمعية عن اسفها من موقف وزير التجارة والصناعة السلبي فهو الذي وعد بعض اعضاء مجلس الامة وصرح اكثر من مرة بانه مع اقرار القانون الذي تم اعداده من الفريق

● إعداد القانون من أكثر من جهة يكلف خزينة الدولة ويحرمها من استثمارات ويؤجل الإصلاح

والغريب بالموضوع انه لم يصرح احد بان هناك قانوناً يتم اعداده من قبل ادارة الفتوى والتشريع التي ذهب اليها القانون لابداء الرأي، فإعداد القانون من اكثر من جهة يكلف خزينة الدولة ويكلف الدولة الكثير من الوقت ويحرمها من استثمارات مؤكدة والاهم من ذلك تأخير عملية الاصلاح التي ننادي بها، كما ان العبث بالجهود المبذولة والوقت يزيد من عمليات التلاعب والتحايل داخل سوق المال ويحرم الكثير من فرص الاستثمار الآمن.

ان القانون (كما يشار اليه) الذي تم اقراره من قبل مجلس الوزراء هو قانون معوق ولايستطيع تلبية ادنى متطلبات اسواق المال

● القانون الذي تمت الموافقة عليه معوق لا يلبي متطلبات أسواق المال المنظمة

المنظمة ويزيد تخلف السوق تخلفا بل انه يوجه رسالة واضحة الى كل من يعمل على الاصلاح بان قوى الفساد هي المهيمنة على اهم المؤسسات الاقتصادية بالدولة بل اقرار هذا القانون يعطي مؤشرا واضحا بأن هناك من يلعب بعامل الوقت وان يبقى الوضع على ماهو عليه.

وحثت الجمعية اعضاء مجلس الامة على رفض القانون برمته وعدم الدخول في مناقشته وان يعيدوا هيبة الدولة واحياء الاقتصاد الوطني من خلال اقرار قانون هيئة سوق المال المعد من قبل الفريق الذي تم تكليفه ووقف العبث والتحايل والتضليل وكافة الممارسات المشبوهة التي تتم ممارستها بالبورصة حاليا وضمان دخول الكويت ضمن منظومة مؤشر الاسواق العالمية الناشئة مناشدة الاعضاء بان يتم التعامل مع القانون بنهج فني ومهني متخصص بعيدا عن الحسابات السياسية.

في تقرير لـ "الجمان" عن سوق الكويت للأوراق المالية:

كثرت الاستحواذات وغابت أبرز أدبيات الاستثمار.. الدمج

لفت مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تقرير حديث له عن سوق الكويت للأوراق المالية الى كثرة الاستحواذات في السوق وغياب الاندماجات، لافتا الى ان الاستحواذ تحول الى مجرد تبادل مصالح.

وجاء في التقرير، واصل سوق الكويت للأوراق المالية تألقه منذ بداية العام، حيث احتل المركز الأول بهذا الصدد بالمقارنة مع أسواق المال الخليجية، وقد حقق السوق الكويتي مكاسب بمعدل ٣٠٪ منذ بداية العام الحالي على أساس المؤشر الوزني، الذي يعبر بصورة أفضل عن الواقع الفعلي للسوق من المؤشر السعري الذي كانت مكاسبه أقل بشكل ملحوظ حيث بلغت١٣٪، أي أقل من نصف مكاسب المؤشر الوزني، وقد بلغ متوسط التداول اليومي خلال مايو ٢٠٢ مليون د.ك بالمقارنة مع ١٤٦ مليون د.ك لشهر أبريل الماضي، وذلك بعد استبعاد عمليات التداول الاستثنائية على سهم الهواتف في الثامن عشر من الشهر الماضي، التي بلغت أكثر من ١,٧ مليار د.ك، وبذلك حقق الشهر الحالي نموا بمعدل٣٨٪ عن الشهر الماضي من حيث المبالغ المتداولة.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الرأسمالية للسوق قد كسرت حاجز ٥٠ مليار د.ك خلال هذاالشهر، حيث تبلغ تلك القيمة حاليا ٥٢,٥ مليار د.ك، وفقا لأقفال أسعار الأسهم في ٢٠٠٧/٥/٢٣، كما نود أن نشير إلى أنه رغم تحبيذنا المبدئي لاتخاذ مؤشر السوق الرسمي الوزني أداة لقياس أداء البورصة بالمقارنة مع المؤشر الرسمي السعري، فانه نظرا لاحتمال تقصير القائمين عليه مما قد يؤدي إلى قراءات غير دقيقة له هو الآخر، فلا بد من مقارنته مع المؤشرات الوزنية الأخرى التي توفرها بعض المؤسسات الاستثمارية، ومنها "غلوبل" الذي يبلغ مؤشره العام ٢٤,٦٪ بالمقارنة مع مؤشر السوق الوزني بمعدل ٢٩٪، وذلك حتى إقفال أسعار الأسهم السبت الموافق ٢٠٠٧/٥/٢٦ .

سبب رئيسي

ولا شك في أن استمرار التداولات اللافتة على سهم شركة الاتصالات المتنقلة "هواتف" خلال الشهر الحالي كان السبب الرئيسي وراء تصاعد معدلات التداول والنشاط في سوق الكويت للأوراق المالية بشكل عام، كما أن هناك عوامل أخرى ساعدت في تنشيط التداول، منها، التفاؤل السائد في أوساط المتداولين بعد النمو الكبير في نتائج الربع الأول

من العام الحالي بالمقارنة مع العام الماضي، وكذلك اتضاح الرؤية إلى حد ما بما يتعلق بوضع الشركات، وذلك بعد انتهاء معظم الجمعيات العمومية عن العام الماضي، وأيضا يجب ألا نهمل عمليات السيطرة على بعض الشركات، أي موجة أو 'موضة' الاستحواذات، إن صح التعبير.

نعم للاستحواذ لا للدمج!

ويلاحظ في سوق الكويت للأوراق المالية كثرة الاستحواذات وعدم وجود الدمج بشكل مطلق حتى الآن، علما بأنه من أدبيات الاستثمار سواء من حيث النظريات العلمية أو التطبيقات العملية تقديم الدمج على الاستحواذ Merger & Acquisition، حيث أن من أولويات ذلك النوع من العمليات دمج الجهود والأعمال بما يشكل قيمة مضافة، وبذلك يقدم الدمج على الاستحواذ، حيث أنه من خلال الدمج لابد من إلغاء الوجود الفعلي لاحدى الشركتين، بينما لا يتطلب الاستحواذ ذلك، بحيث تستمر الشركتان في العمل مع وجود علاقة وتنسيق متين وواضح بينهما، ولا شك في أن النموذج الكويتي يفضل الاستحواذ على الدمج كون الاستحواذ يوفر عددا أكبر من المناصب والكراسي، كما يوفر الاستحواذ بطريقته الحالية مرونة في التحرك في توجيه الأعمال وتسييرها، والذي تحول في ظل ضعف الرقابة وانعدام الضوابط إلى فلتان عارم في نقل الموجودات وتبادل المصالح وتداخلها، وذلك مما يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل تلك الشركات، بينما تختصر عمليات الدمج الكثير من المناصب وتؤدي إلى إحكام الرقابة وضبط العمليات والتركيز على النشاط الأساسي، وجميع تلك الإيجابيات للأسف مرفوضة لدى بعض الكتل الاستثمارية كونها لا تحقق طموحاتهم المشبوهة.

تداولات الهواتف وتوابعها

ولابد لنا أن نقف مرة أخرى عند التداولات الاستثنائية لسهم هواتف، الذي بات يحرك ما يقارب عشر شركات أخرى بشكل مباشر والسوق ككل بشكل غير مباشر، حيث لا يزال الغموض يكتنف التداولات الاستثنائية على السهم التي حدثت في الثامن عشر من الشهر الماضي بمبلغ ١,٧ مليار د.ك، وأيضا استمرار التداولات اللافتة عليه حتى الآن، حيث بلغت ٧٢٦ مليون د.ك من أصل ٣,٨٥٤ ملايين د.ك، أي ١٩٪ في إجمال المبالغ التي تم تداولها خلال الشهر الجاري، علما بأن الإحصائيات أعلاه لا تشمل الأيام الثلاثة المتبقية من مايو الحالي.

ونعتقد أن الأسباب التي سبقت لتبرير التداولات الاستثنائية في ٢٠٠٧/٤/١٨ غير مقنعة، والتي تقول بأنها لغرض تنشيط سوق المال والاقتصاد عموما، حيث يستبعد أن يتطوع طرف من القطاع الخاص لتنشيط الاقتصاد الوطني دون مكاسب يحققها هو بالمقام الأول سواء كانت مرئية أو غير مرئية، هذا من جانب، ومادية أو معنوية من جانب آخر، وبالتالي فإن الغموض القائم حول سهم شركة الاتصالات المتنقلة ربما تكتنفه مخاطر كبيرة مستقبلا رغم المكاسب التي يحققها السهم ومجموعة الأسهم المستفيدة من حركته والسوق عموما في الوقت الحاضر، مما يتطلب من إدارة سوق الكويت للأوراق المالية التدخل لإزالة الغموض الذي وصل إلى درجة اللغز المحير والذي يجب فك رموزه بأسرع وقت ممكن.

منبع المخاطر

وتتبع المخاطرة القائمة حاليا والمرتبطة بوضع الهواتف في الإشاعات القوية التي تشير إلى بيع حصة رئيسية من الشركة لمستثمر استراتيجي بسعر يفوق الأسعار الحالية بمراحل كبيرة، وهو ما يدفع شريحة كبيرة من المتداولين على اختلاف فئاتهم لاقتناء السهم، وكون موضوع البيع ليس مؤكدا، فإنه لا يستبعد أن تكون حالة الهواتف مشابهة لحالة البنك التجاري و'غلف إنفست' من حيث احتمال تراجع السهم بحدة بعد حدث معين، وبالتالي الأسهم المرتبطة به والسوق ككل، مما قد يشكل ضررا ماديا كبيرا للمتداولين ومعنويا بالغا لسوق الكويت للأوراق المالية، وهذا الأمر يجب الحيلولة دونه بأسرع وقت ممكن، وذلك من خلال تدخل سريع ومدروس يراعي مصلحة سوق المال والاقتصاد الوطني أولا وأخيرا.

ظواهر سلبية بالجملة

وإلى موضوع الظروف الغامضة المحيطة بسهم الهواتف كظاهرة سلبية، التي لم يتم التعامل معها كما يجب حتى الآن، هناك عدة ظواهر سلبية أخرى بدأنا نلاحظها بقلق مع تصاعد النشاط في البورصة الكويتية، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعلان أحد البنوك عن أن أحد صناديقه هو الأفضل من حيث الأداء، من دون أن يحدد معدل ذلك الأداء، وذلك من خلال إعلان لافت من حيث الحجم والتصميم والألوان في الصحف اليومية، ولا نعلم هل عدم تحديد أداء ذلك الصندوق هو من باب السهو أو التعمد لسبب أو لآخر، من جهة أخرى، تم الطلب من شركة أو أكثر توضيح سبب التداولات المكثفة على أسهمها، مع العلم أنه من باب أولى سؤال من يقوم بالتداولات الاستثنائية أي الملاك، وليس إدارة الشركة التي هي غير معنية بعمليات البيع والشراء على أسهمها، كما أننا نلاحظ الانتقائية في التعامل مع تلك المواضيع، فعلى سبيل المثال عندما يرتفع سهم معين بمعدل ٥٠ ٪ مثلا تطلب إدارة السوق إيضاحا من الشركة، وعندما يرتفع سهم آخر بمعدل ١٠٠٪ لا نجد إجراءا مماثلا!

كما تم رصد عدة تصريحات لبعض مسؤولي الشركات بان سعر سهم شركتهم التابعة يجب أن يفوق سعر سهم شركتهم القابضة، وذلك في محاولة منهم لتغيير المراكز السعرية لمصلحة معينة فيما يبدو، كما سمعنا تصريحا لمسؤول آخر يقيم سهم شركته بأعلى من سعر السوق بمراحل كبيرة، ومسؤول ثالث يقيم سهم شركته بأقل من السعر السائد في السوق، وربما تكون تلك التصريحات عفوية، لكنه من غير المقبول أن تصدر تقييمات من أطراف لها مصالح، هذا إذا افترضنا حسن النوايا، أما إذا كانت النوايا غير ذلك فلربما تكون لغرض تصريف الأسهم عند التصريح بأنها رخيصة، وقد تكون لتجميع الأسهم عند التصريح بأن سعرها مبالغ به، وذلك بما يحقق مكاسب غير مشروعة لطرف معين والتي بالتأكيد تكون مقابل خسائر غير مبررة لطرف آخر.

نوايا وما يصاحبها

ولاشك أنه من الظواهر السلبية أيضا، الإعلان عن نوايا استحواذ وما يصاحب ذلك من ارتفاع سهم معين أو مجموعة معينة من الأسهم، وفي نهاية المطاف لا تتم عملية الاستحواذ لسبب أو لآخر، وبالتالي تبدأ الأسهم الصاعدة رحلة العودة مخلفة وراءها الخسائر الكبيرة والجسيمة لدى شريحة من المتداولين، ورغم أن جانبا من اللوم يجب توجيهه لبعض المتداولين الذين ما إن يسمعوا إشاعة عن عملية استحواذ أو الإعلان عنها رسميا حتى يتدافعوا بالشراء بأعلى الأسعار، وبالتالي يجب أن يتحملوا نتيجة قراراتهم المتهورة، لكن هناك جانبا آخر من التقصير تتحمله إدارة السوق، وذلك من حيث عدم تحققها المستندي من نوايا الاستحواذ باطلاعها على المراسلات الخاصة بتلك النوايا، حيث لا يعقل أن تتم المفاوضات بعشرات الملايين من الدنانير إن لم نقل المئات منها شفويا ودون مستندات، حيث يجب أن يطلع عليها فريق مهني من جانب إدارة السوق بأسرع وقت ممكن للتأكد من وجود نوايا استحواذ من عدمها، وإذا كانت تلك النوايا موجودة، لابد من التأكد من جديتها، وبالتالي اتخاذ الإجراء المناسب في الإفصاح عنها بالشكل الملائم، وأن لا يترك الحبل على الغارب كما هو سائد الآن.

وأيضا من الملاحظات على إدارة السوق، ما تردد عن التباين في صياغة الكتب وطريقتها في الاستفسار عن الصفقات الاستثنائية أو المشبوهة، فنجد تلك الكتب موجهة لبعض المستثمرين بصياغة رقيقة ولطيفة ومهذبة أكثر من اللازم، بينما نجد تلك الصياغة جافة وخشنة وقاسية لمستثمرين آخرين، مع أن الموضوع واحد في كلا الخطابين، الذي قد يعني أن إدارة السوق تعامل كل مستثمر أو مساهم بطريقة معينة حتى لو كان الموضوع واحدا، وذلك لاعتبارات غير موضوعية، وفي حالة تأكد ذلك التباين في التعامل فإنه أمر غير مقبول من حيث التمييز ما بين المستثمرين لاعتبارات معينة لا علاقة لها بأصول التعامل على قدم المساواة مع الجميع في الموضوع الواحد.

الشركات كثيرة والكوادر قليلة

قال الجمان: نلاحظ بشكل واسع تعدد المناصب للفرد الواحد في الشركات الكويتية المدرجة وغير المدرجة، وأيضا الشركات غير الكويتية خارج البلاد والمملوكة لشركات كويتية أيضا مدرجة وغير مدرجة، فنجد أن شخصا معينا هو رئيس مجلس الإدارة في الشركة الأولى، ونائب الرئيس في الشركة الثانية، والعضو المنتدب في الشركة الثالثة، فضلا عن المدير العام في الشركة الرابعة، الحال نفسه في الوظائف الأدنى فتجد شخصا معينا رئيسا تنفيذيا لشركة 'أ' ومديرا تنفيذيا لشركة 'ب' ومدير عاما لشركة 'ج'..... وهكذا، إن هذه الظاهرة التي ترقى إلى حالة "فوضى المناصب" تنفرد بها الكويت عن غيرها من الدول، وربما يتساءل البعض عن هذه الظاهرة هل هي ناتجة عن الأعداد الهائلة للعباقرة الكويتيين بحيث يستطيع فرد واحد تحمل المسؤوليات الهائلة المترتبة عن تلك المناصب؟ أم لأسباب أخرى؟

لا شك أن استفحال هذه الظاهرة لأسباب أخرى، وهي متعددة بالمناسبة، منها كثرة الشركات وعدم توافر كوادر مهنية كافية، حيث إن ظاهرة تفريخ الشركات التي كانت حاضرة بقوة في السنوات القليلة الماضية أدت تلقائيا إلى ظاهرة تفريخ المناصب، ومن الأسباب الأخرى لفوضى المناصب العلاقات الخاصة مابين الملاك بعضهم مع بعض وكذلك علاقاتهم بالمديرين، حيث ان الموضوع تنفيعي بحت لتبادل المصالح المشروعة وربما غير المشروعة، ومن الأسباب أيضا لتعدد الوظائف القيادية للشخص الواحد من وجهة نظرنا، إحكام السيطرة على الشركات من خلال فريق محدود العدد لإتقان عمليات التلاعب وحصرها والحرص على عدم تسربها وبالتالي الحد من اكتشافها قدر الإمكان، ولا شك أن ذلك واردا في بعض المجموعات الاستثمارية، حيث كان التنسيق واضحا باتجاه محدد سلفا لتسيير عمليات متبادلة ومشبوهة مابين أعضاء المجموعة الاستثمارية وقياديها سواء داخل أو خارج البورصة، بحيث ينتفع هؤلاء بشكل مخطط ومنظم ومتقن على حساب فريق آخر من المساهمين 'المساكين'، مما يسبب مكاسب كبرى للفريق الأول على حساب الفريق الآخر، والذي يدعو المنظمين لسوق المال إلى العمل على الحد من إشغال المسؤول الواحد لعدد غير منطقي من الوظائف، وكذلك النظر في اشتراط مؤهلات وخبرات معينة لتلك الوظائف، وأيضا سد الثغرات الكبيرة الحالية في اللائحة الخاصة بعدم الجمع ما بين رئاسة وعضوية أكثر من ثلاث شركات مدرجة.

قراءة في توقعات الصحف

قال الجمان: كما هي عادتنا برصد توقعات الصحف لنتائج الشركات المدرجة، فقد تم حصرها بما يتعلق بالربع الأول ٢٠٠٧ ومقارنتها بالنتائج الفعلية، وعادة ما يتم رصد توقعات أكثر ثلاث صحف انتشارا في الكويت، حيث كانت نسبة صحة توقعات الصحيفة الأولى ٥٠٪ والثانية ١٧٪ والثالثة صفر٪، وبذلك تكون متوسط نسبة نجاح التوقعات للصحف الثلاث ٢٣٪، والذي يعطي مؤشرا أوليا على عدم الاعتماد عليها في بناء قرارات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث إن تلك النسبة منخفضة بالمقارنة مع نسبة نجاح التوقعات السابقة، علما بأنه لا يستبعد عدم الحصر الكامل لتوقعات كل صحيفة على حدة، رغم الجهد المبذول في هذا الصدد، وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتبار التوقعات التي تزيد أو تقل عن النتائج الفعلية بمعدل ١٠٪ توقعات صحيحة، كما تم استبعاد التوقعات التي يشتبه بأنها بناء على تسريبات من حيث قرب تاريخ إصدارها بالمقارنة مع تاريخ إعلان النتائج الفعلية وكذلك مطابقة تلك التوقعات للنتائج الفعلية، ولعله من الطريف أن نذكر بأنه تم إصدار توقعين بعد صدور النتائج الفعلية!

افتتاح منتدى الحوكمة في غرفة التجارة

السعيدي: الحوكمة تحمي أصول الشركات.. تحفظ ثقة المستهلك.. وتقلص احتمالات الغش

■ الحسيني: مدخل لإدارة المستقبل.. والحاجة إليها ماسة في غياب الشفافية وقوة المنافسة

■ العبد الجادر: التعرف على المفهوم سبيل لتجنب الممارسات الخاطئة

عقد يوم ٢٠٠٧/٦/٣ في غرفة تجارة وصناعة الكويت منتدى الحوكمة الذي تنظمه كل من شركة الاستثمار البشري للتدريب وغرفة تجارة وصناعة الكويت (مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب)، بالتعاون مع بيت التمويل الكويتي ويستمر اليوم.

وقال مدير عام شركة الاستثمار البشري الدكتور عمار الحسيني ان حوكمة الشركات هي المدخل الاساسي لإدارة المستقبل، وهي من اكثر الموضوعات المطروحة على الصعيدين العالمي والاقليمي وتتزايد اهميتها مع زيادة حدة المنافسة بين الشركات ومع الاطراف في تطبيق مفهوم العولمة وهو ما جعل كثيرا من بلدان العالم والمنظمات الدولية تهتم بوضع مبادئ ومعايير الحوكمة نصب عينيها في تعاملاتها مع المنظمات العالمية والمحلية.

واشار في كلمته التي ألقاها بمناسبة افتتاح اعمال المنتدى الى ان مصطلح الحوكمة بات لفظا متداولا في القاموس الاقتصادي وهو من اهم المعايير التي تقيس بها مؤسسات التقييم الدولية قدرة المنشأة والشركة على الاداء والالتزام بالقواعد العامة، فالحوكمة ظهرت وفرضت نفسها بشكل واضح بعد انهيار شركة انرون الاميركية العملاقة وذلك بسبب غياب الشفافية وعدم العمل بشكل مؤسسي وضعف المعلومات والتغاضي عن حقوق حملة الاسهم والتزوير في البيانات والميزانيات والأرباح والحسابات وهي كلها أمور تعالجها الحوكمة وتضعها في أطرها الصحيحة.

واضاف: 'ان شركة الاستثمار البشري تحرص على تقديم كل ما هو جديد ومتميز من الافكار والاتجاهات والموضوعات الجديدة، فالمنتدى الذي نعقده اليوم هو دلالة على الاهتمام الذي نوليه لزيادة الوعي لدى اعضاء مجالس الادارات والمستثمرين والمساهمين في القطاع الخاص الكويتي ليعرف كل طرف واجباته وحقوقه'.

واوضح الحسيني ان المنتدى يهدف الى الإجابة عن التساؤلات والاستفسارات التي تدور في اذهان الكثير من القائمين على الشركات والمؤسسات الكويتية ومناقشة جميع الابعاد القانونية والاقتصادية والادارية والمحاسبية الخاصة بحوكمة الشركات وتبادل الخبرات بين المشاركين.

العبدالجادر

ومن جانبه قال رئيس مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب الدكتور عبدالله العبدالجادر ان منتدى الحوكمة هذا جاء حصادا لسلسلة الدراسات المتواصلة من قبل معهد الحوكمة بالتعاون مع شركة الاستثمار البشري في ظل التطورات الاقتصادية في الآونة الأخيرة وما احدثته من تغيرات لا يستهان بها في المناخ المالي.

وتابع: كما تعلمون فإن مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتدريب ومنذ تأسيسه وضع على عاتقه تبني كل ما هو مفيد وحديث للجهات والشركات والافراد. وهو من اوائل المراكز التي طرحت هذا الموضوع سابقا في برامجها التدريبية للمستويات القيادية والاشرافية.

وذكر العبدالجادر ان المنتدى يهدف الى التعرف الى مفهوم الحوكمة لتجنيب كل من له صلة في التعامل مع الشركات من الممارسات المالية والادارية الخاطئة من جهة ولتفعيل وتحقيق اهدافكم المختلفة من جهة اخرى.

ناصر السعيدي

وتحدث في المنتدى المدير التنفيذي لمعهد حوكمة الشركات والرئيس الاقتصادي لمركز دبي المالي والعالمي الدكتور ناصر السعيدي فتطرق إلى التحديات التي تواجه تطبيق حوكمة الشركات قائلا: لا يوجد ما هو أصعب في حالة تطبيقه، ولا أكثر ريبة في ما يتعلق بنجاحه، ولا أكثر خطورة في إدارته من إدخال نظام جديد للقيام بالأعمال، فمبتكر النظام الجديد يكون له أعداء ممن كانوا يبلون بلاء حسنا في ظل النظام القديم، ولا يستفيد من النظام الجديد سوى المدافعين المترددين.

وأشار إلى أن المؤسسات التي تبلي بلاء حسنا في أدائها، وتمكين البنية التحتية القانونية والأنظمة التشريعية والتنفيذية والحوكمة الرشيدة فهي التي ستساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء والديموقراطية.

ولفت السعيدي إلى أن من أهم قضايا الحوكمة العامة التي تساعد على تطبيق حوكمة الشركات بصورة فعالة هي مكافحة الفساد، والجودة التنظيمية وسيادة القانون، وفعالية الحكومة مشددا في الوقت نفسه على ان 'الحوكمة الرشيدة' مطلوبة من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

تعريف الحوكمة

وعرف السعيدي الحوكمة على انها مجموعة علاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب الشأن الآخرين، كما أنها توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، وتحديد طرق تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء.

فوائد التطبيق

قال ناصر السعيدي ان فوائد تطبيق الحوكمة من وجهة نظر الشركات تكمن في التالي:

١ - تحسين الكفاءة التشغيلية الى الوضع الأمثل.

٢ - تحسين إمكانية الوصول إلى رأس المال الخارجي.

٣ - تحسين التقييم وتخفيض التكلفة الرأسمالية.

٤ - بناء سمعة الشركة والثقة فيها وتحسينها.

وعلل السعيدي السبب في التحدث عن حوكمة الشركات في العالم قائلا: انه يعود إلى إخفاقات الشركات، وشراهة المسؤولين التنفيذيين، والركود الاقتصادي، وقنبلة المعاشات، والعولمة، و الخصخصة، فضلا عن الوعي الداخلي بحالة الأعمال اي خلق نمو طويل المدى وقيمة للمساهمين.

وشدد على ان الحوكمة الرشيدة ضرورية من أجل حماية أصول الشركة والحفاظ على ثقة المستثمرين وتقليل احتمال التعرض للغش والتدليس، وان الشركات التي تنفذ حوكمة ضعيفة ستجد انه من الصعب عليها أن تصل إلى رأس المال الخارجي وستواجه زيادة في تكاليف التمويل كما ان تصنيفاتها الائتمانية ستتعرض للانخفاض وستتراجع ثقة المستثمرين بها.

المصطفى حجازي

من جانبه، قال الخبير الدولي في الاستشارات الاستراتيجية الدكتور المصطفى حجازي ان التركيز ينصب في الوقت الحالي على الاسواق المالية بسبب ان القيمة المقدرة للاستثمارات الجاري العمل فيها، او المخطط للقيام بها في البنية التحتية تصل الى ١,٤ تريليون دولار امريكي، وذلك فقط في دول الخليج والهند وايران، وان رسملة السوق في دول الخليج زادت من ٢٠٠ مليار دولار امريكي في عام ٢٠٠٢ الى تريليون دولار في عام ٢٠٠٦، وكذلك الرواج الذي يشهده السوق العقاري وارتفاع اسعار الاصول وازدهار سوق الائتمان بالاضافة الى ازدهار سوق الاسهم الاقليمية.

ديانا حمادة

من جانبها، تطرقت مديرة البرامج في معهد حكومة، ديانا حمادة الى اهمية حوكمة الشركات والمؤسسات المالية الاسلامية، وقضايا حوكمة الشركات التي تهم المؤسسات المالية الاسلامية والاطار العام لحوكمة الشركات بالنسبة للمؤسسات المالية الاسلامية.

وقالت حمادة ان المؤسسات التي توفر الخدمات المالية الاسلامية توجه ٢٠٪ من التدفقات المالية في العالم، كما انها تحمي الاطراف ذات العلاقة، وهي الملجأ الوحيد للأطراف الباحثين عن الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية.

واشارت الى ان حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الاسلامية تهدف الى حماية الاطراف ذات المصلحة وتعزيز الاهداف الاجتماعية والاسلامية واجراء الانظمة المالية طبقا للقاعدة الشرعية التي تمنع الربا والغوز وتوفير الخدمة للمجتمع بأسره بما في ذلك لغير المسلمين.

سلبيات عدم التطبيق

لخص ناصر السعيدي الآثار المترتبة على عدم تطبيق "الحوكمة الرشيدة" في الشركات بالتالي:

١ - وجود سلطة كبيرة مركزة في شخص واحد لا يخضع لرقابة مناسبة.

٢ - تدخل الى سوق لا تفهمه وتخفق في وضع استراتيجية مناسبة وتخفق في ادارة المخاطر.

٣ - يخفق مجلس الادارة في ان يضمن ان الضوابط صارمة وان يتحقق مما هو غير معتاد او غير واقعي.

٤ - يصبح ضعف مستوى الافصاح والشفافية امرا شائعا.

استكمال المرحلة النهائية

في شهر يوليو

الموانىء تبدأ الاستخدام التجريبي لمشروع التراسل الالكتروني الخليجي

اعلنت مؤسسة الموانىء الكويتية عودة وفد الكويت المشارك في الاجتماع الرابع لفريق عمل التراسل الالكتروني لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مقر الامانة العامة في الرياض تمهيدا للبدء بتطبيق النظام التجريبي لمشروع التراسل الالكتروني بين الموانئ ودول المجلس.

وافاد مدير مركز النظم والمعلومات في المؤسسة سعد مروي المطيري، الذي ترأس الاجتماع نيابة عن ممثل المملكة العربية السعودية باعتباره اكثر الاعضاء مشاركة في اجتماعات الفريق منذ تأسيسه، بأن الاجتماع ناقش مذكرة الامانة العامة بشأن مشروع التراسل الالكتروني بين موانئ دول مجلس التعاون الخليجي الذي تكفلت دولة قطر بتنفيذه.

واشار المطيري الى انه تم الاتفاق اثناء الاجتماع على ان تقوم دولة قطر بعرض مشروع التراسل الالكتروني لموانئ دول مجلس التعاون الخليجي كمرحلة اولى للتنفيذ الاولي على شبكة الانترنت.

واضاف ان الهدف من عرض المشروع على شبكة الانترنت هو اتاحة الفرصة للدول الاعضاء للاطلاع على المشروع بشكله النهائي وابداء ملاحظاتها عليه على ان يتم الانتهاء من استكمال المرحلة الثانية والنهائية من المشروع في نهاية الاسبوع الاول من شهر يوليو.

وقال المطيري انه تم التأكيد على الدول الاعضاء التي لم تستكمل تعبئة الاستبيان الخاص بمشروع التراسل الالكتروني الذي اعدته دولة قطر بموافاة الامانة العامة به في اقرب فرصة.

وذكر انه وبعد الانتهاء من استكمال مشروع التراسل الالكتروني بين موانئ الدول الاعضاء سوف تقوم دولة الامارات العربية المتحدة باستكمال دراسة آلية تبادل المعلومات بين موانئ دول المجلس الكترونيا.

وقالت مؤسسة الموانئ الكويتية انها كانت صاحبة المبادرة في انشاء مشروع التراسل الالكتروني بين موانئ دول مجلس التعاون الخليجي الذي تم تأسيسه منذ عامين.

بلغ ٦٣,٩ مليار دولار.. والنفط وراء ارتفاع قيمة الواردات

العجز التجاري الأميركي يقفز ١٠,٤٪ في مارس

أظهر تقرير للحكومة الاميركية إن عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة قفز أكثر مما كان متوقعا في مارس الى ٦٣,٩ مليار دولار إذ ساعد ارتفاع اسعار النفط في زيادة مجمل قيمة الواردات الى ثاني اعلى مستوى لها على الاطلاق، وفي المقابل سجل مؤشر البطالة تراجعا غير متوقع.

وقالت وزارة التجارة الاميركية ان العجز التجاري قفز ١٠,٤٪ عما كان عليه في فبراير متخطيا تنبؤات المحللين في وول ستريت بزيادة أقل. وكان متوسط تنبؤات المحللين الذين أخذت آراؤهم قبل صدور التقرير ان يبلغ عجز مارس ٦٠ مليار دولار.

وقالت الوزارة ان الواردات الاميركية اجمالا زادت ٤,٥٪ في مارس الى ١٩٠,١ مليار دولار وكان ابرزها زيادة نسبتها اكثر من ١١٪ في مشتريات المستلزمات والمواد الصناعية الى ٤٩ مليار دولار.

وارتفع حجم واردات النفط الخام في مارس الى اعلى مستوى لها منذ اغسطس ٢٠٠٦ بينما قفز متوسط سعر النفط المستورد الى ٥٣ دولارا للبرميل من ٥٠,٧١ دولارا في فبراير.

■ تراجع غير متوقع في إعانات البطالة

وارتفعت الصادرات الاميركية ١,٨ ٪ في مارس الى ١٢٦,٦ مليار دولار مسجلة ثاني اكبر مستوى لها بعد الذروة التي بلغتها في يناير كانون الثاني.

وتقلص عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة مع الصين بنسبة ٦,٤٪ الى ١٧,٢ مليار دولار مع بلوغ الواردات من هذا البلد ادنى مستوى لها منذ مايو ايار عام ٢٠٠٦ .

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة للعجز في مارس فان العجز التجاري للربع الاول من العام بلغ اجمالا ١٨٠,٧ مليار دولار منخفضا عن ١٩١,٦ مليار دولار في الربع الاول من العام الماضي حينما سجل العجز السنوي مستوى قياسيا ٧٦٥,٣ مليار دولار.

البطالة

من جهة أخرى، قالت وزارة العمل في تقرير لها ان عدد العمال الاميركيين الذين طلبوا اعانات بطالة للمرة الاولى هبط على غير توقع تسعة الاف الى أدنى مستوى له منذ منتصف يناير كانون الثاني.

وهبط عدد الطلبات المبدئية للحصول على اعانات البطالة الحكومية الى ٢٩٧ الفا في الاسبوع المنتهي في الخامس من مايو من رقم معدل بالزيادة كان ٣٠٦ الاف في الاسبوع السابق.

وقال محلل في وزارة العمل انه لا توجد عوامل غير عادية تسببت في هبوط طلبات الاعانات الجديدة. وكانت المرة السابقة التي كانت فيها الطلبات الجديدة منخفضة الى هذا المستوى في الاسبوع المنتهي في ١٣ من يناير حينما بلغت اجمالا ٢٨٧ الفا.

واظهر التقرير ان المتوسط المتحرك لطلبات اعانات البطالة في اربعة اسابيع والذي يقدم تصويرا افضل لاتجاهات سوق العمل والتوظيف الاساسية نزل الى ٣١٧٢٥٠ في الاسبوع الاخير من ٣٢٨٧٥٠ في الاسبوع السابق.

وقالت الوزارة ان مجمل عدد الذين مازالوا في كشوف الاعانات بعد اخذ معونات لمدة اسبوع ارتفع اكثر مما كان متوقعا الى ٢,٥٦ مليون في الاسبوع المنتهي في ٢٨ ابريل من ٢,٤٩ مليون الاسبوع السابق.

وارتفاع أسعار المنتجين ٠,٧ في المائة

■ السبب تزايد تكاليف الطاقة

اظهر تقرير نشرته وزارة العمل الاميركية امس ان ارتفاع تكاليف الطاقة ادى لارتفاع اسعار المنتجين بنسبة ٠,٧ في المائة اي بما يفوق التوقعات بقليل في ابريل الماضي.

الا انه باستبعاد تكاليف المواد الغذائية والطاقة التي تشهد في العادة تقلبات اكثر من غيرها استقرت الاسعار الاساسية للمنتجين دون تغيير.

وعلى مدى ١٢ شهرا ارتفعت الاسعار الاجمالية ٣,٢ في المائة بينما زاد المؤشر الاساسي بنسبة ٣,١ في المائة فقط مقارنة بما كان عليه في ابريل ٢٠٠٦ .

وارتفعت اسعار الطاقة ٤,٣ في المائة كما زادت اسعار المواد الغذائية ٤,٠ في المائة في ما يمثل اقل زيادة منذ نوفمبر الماضي.

استقرار الدولار

استقر الدولار مقابل اليورو، اثر تراجع مفاجئ في مبيعات التجزئة الأميركية ابطلت اثره اسعاراً اعلى من المتوقع للمنتجين الاميركيين في ابريل.

وكان اليورو ارتفع قليلاً مقابل الدولار حيث جرى تداوله بسعر ١,٣٤٩٠ دولار قبل صدور البيانات. ومقابل الين سجلت العملة الاميركية ١١٩,٧٣ يناً وظلت منخفضة عن الاغلاق السابق.

بوش: نريد التأكد من أننا ما زلنا أكبر بلد يشجع المستثمرين

تسعى السلطات الاميركية وعلى رأسها الرئيس جورج بوش الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة في رد على ما تثيره عودة المشاعر الحمائية من قلق.

وأعلن بوش ان 'الولايات المتحدة بصفتها اكبر مستثمر في العالم وأكبر وجهة للمستثمرين الاجانب، من مصلحتها الكبيرة الدفع بنظام حرية الاستثمارات'. واضاف ان 'حكومتي تريد التأكد من ان الولايات المتحدة ما زالت اكبر بلد في العالم يشجع المستثمرين'.

وشارك وزير الخزانة الاميركي هنري بولسن في منتدى في واشنطن حول الاستثمارات الدولية وتوجه الى ميسوري (وسط) لزيارة مقرات فرعين في مجموعتين اجنبيتين في الولايات المتحدة احداهما الفرنسية بيوميريو.

وفي حديث اجراه مع قناة سي. ان. بي. سي التلفزيونية المتخصصة في الاقتصاد اعرب بولسن عن قلقه من تراجع الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة منذ الارقام القياسية التي سجلت عام ٢٠٠٠ .

وساهمت قضية الموانئ الاميركية التي حاولت مجموعة دي بي وورد الاماراتية شراءها قبل ان تحول دون ذلك حملة في الرأي العام والمعارضة في الكونغرس، في التشكيك في رغبة الولايات المتحدة الدفع بالاستثمارات الاجنبية. وأقر بولسن في المقابلة ان 'خلال تنقلاتي في العالم شكك بعض الاشخاص، بعد الغموض الناجم عن قضية دي. بي وورد في ارادتنا في استقبال الاستثمار الاجنبي متسائلين حول اذا ما كنا نفرض قيوداً'.

وأفادت ارقام الخزينة ان عدد الاميركيين الموظفين لدى المجموعات الاجنبية انخفض من ٧,٥ ملايين خلال عام ٢٠٠٠ الى ٥,١٪ من العاملين في القطاع الخاص الى ٥,١٪ اليوم (٤,٧٪).

بمساهمة مستثمرين من دول التعاون

بنك إسلامي جديد في سنغافورة

اعلن بنك DBS عن اطلاق "البنك الاسلامي الآسيوي IB Asia بعد حصوله على الموافقة الرسمية من الهيئة المالية العليا في سنغافورة من اجل رخصة مصرفية كاملة. وتتالف مجموعة المساهمين المؤسسين للبنك الاسلامي الآسيوي من بنك DBS بالنسبة الغالبة من الاسهم، بالاضافة الى ٢٢ مستثمرا من الشرق الاوسط، من نخبة العائلات والمجموعات الصناعية من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

واوضح ان البنك الاسلامي الآسيوي تأسس براسمال اولي مدفوع قدره ٤١٨ مليون دولار، يساهم فيها بنك DBS بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار اميركي ويحصل مقابلها على حصة اولية قدرها ٦٠٪. ومن المتوقع ان تؤدي الجولة الثانية من تمويل البنك الاسلامي الآسيوي من مستثمرين خليجيين آخرين، الى رفع راسمال البنك الى ٥٠٠ مليون دولار اميركي. ومع وصول الراسمال المتوقع، سيحافظ بنك DBS على حصته الغالبة من الاسهم، والتي لن تقل عن ٥٠٪ بالاضافة الى سهم واحد.

وقال سيتبع البنك الاسلامي الآسيوي لبنك DBS وسيكون مقره في سنغافورة في الطابق الارضي من البرج الاول لمبنى بنك DBS. وسيبدا عملياته انطلاقا من مكاتبه المستقلة الموجودة حاليا ضمن منشآت الادارة العامة لبنك DBS. وسوف تتمحور عمليات البنك الاسلامي الآسيوي حول الخدمات المصرفية للشركات الكبرى واسواق راس المال، بالاضافة الى الخدمات المصرفية الخاصة للافراد.

وسيتألف مجلس ادارة البنك الاسلامي الآسيوي من ٩ اعضاء، برئاسة معالي السيد عبد الله حسن سيف، مستشار رئيس وزراء البحرين للشؤون الاقتصادية. وسيشغل جاكسون تاي، نائب رئيس مجلس ادارة بنك DBS والرئيس التنفيذي له، منصب نائب رئيس مجلس ادارة البنك الجديد، اما بقية الاعضاء التسعة في مجلس الادارة فهم:

- خالد عبد الله البسام، رئيس مجلس ادارة بنك البحرين الاسلامي ونائب محافظ مؤسسة نقد البحرين سابقا.
- خالد عبد الله الزامل، مدير وشريك في مجموعة شركات الزامل.
- آندرو بكستون، رئيس مجلس الادارة السابق لبنك باركليز المحدود، وعضو مجلس ادارة مجموعة DBS القابضة.
- لي سين يانغ، الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة سنغ تيل.
- ليم سيونغ غوان، رئيس مجلس ادارة هيئة التنمية الاقتصادية لسنغافورة.
- عبد الله ترموغي، المتحدث الرسمي باسم برلمان سنغافورة.
- اريك آنغ، المدير العام والرئيس المشارك لادارة اسواق المال العالمية لدى DBS.

وقال عبد الله حسن سيف ان تنوع المساهمين الشرق اوسطيين وقوة تاثيرهم ستوفر العديد من الفرص للبنك الاسلامي الآسيوي للاستفادة من شبكة علاقاتهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكان قد شغل منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني في البحرين، ومنصب محافظ مؤسسة نقد البحرين.

وقال "يبحث المستثمرون من الشرق الاوسط عن اسواق جديدة وطرق مبتكرة لحماية ثرواتهم وتنميتها. ومع قدراتنا الشرعية القوية وفهمنا العميق للاطياف الثقافية في الشرق الاوسط، فان البنك الاسلامي الآسيوي سيكون في طليعة مقدمي الافكار الجديدة المرتكزة الى احتياجات السوق، لتنظيم وتقديم فرص استثمارية في آسيا تقوم على مبادئ الصيرفة الاسلامية".

سيناريوهان.. أحدهما أساسي والآخر تاريخي يحكمان المكاسب على المدى الطويل

لعنة المصادر الطبيعية تهدد بمنع تحول المنطقة سوقا عالميا قويا

■ غولدمان ساكس' يحلل الموقع الوسط لدول 'التعاون'.. بين حلم متقدم واقتصاد ناشئ (٢)

يرى تقرير 'غولدمان ساكس' ان عوائد دول مجلس التعاون الخليجي من النفط والغاز الطبيعي ستستمر في التصاعد حتى عام ٢٠٣٠ بالنظر الى امكانية المكاسب التي تستفيد منها المنطقة على المدى الطويل في بعض وجهات النظر التراكمية.

ووضع التقرير بناء على ذلك سيناريوهين اثنين: الاول اساسيا والآخر ذا منحى تاريخي.

السيناريو الأساسي

من وجهة نظر 'غولدمان ساكس' فان السيناريو الاساسي الذي وصفه يرسم تقريبا الصورة التي يتبناها كأساس في توقعاته من حيث الطلب القوي العالمي على الوقود المرتكزة على الكاربون، يرافقه نمو قوي في المصروفات الرأسمالية وتوسع الطاقة الاستيعابية الثابت.

ومن التوقعات التي حددها التقرير ما يأتي:

ستنمو صادرات النفط والغاز الطبيعي في المنطقة بمعدل ٢,٥ في المائة و٥,٥ في المائة سنويا، ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٣٠ بما يتناسق مع تقديرات 'غولدمان ساكس' حول نمو الطلب العالمي على الطاقة.

يبلغ متوسط سعر برميل النفط سعة ٤٢ غالونا ٤٨ دولارا، اعلى من معدل سعره في فترة ما بعد الحرب الذي يبلغ ٣٥ دولارا للبرميل (قياسا بأسعار ٢٠٠٦)، ويتوقع التقرير ان تبرهن الاسعار على ثباتها في الاعوام الخمسة عشر المقبلة، تبعا لنمو الطلب القوي والعوائد التي تخص العرض.

المنحى التاريخي

ويراد بسيناريو المنحى التاريخي بشكل اساسي مقارنة نسبية للسيناريوهين الرئيسيين، آخذين بعين الاعتبار جميع المقاييس المهمة (مثل الاسعار وصافي معدل نمو الصادرات) بمنظورها، الذي يمتد لخمسة وثلاثين عاما، وشمل هزتين كبيرتين تعرض لهما سوق

■ الضعف الأساسي في الاقتصاد الشامل للمنطقة يهدد إمكاناتها الواعدة

■ الإدارة الاقتصادية الجيدة كفيلة بنهوض المنطق كسوق واعد

وسيقل الضغط في الفترة ما بعد عام ٢٠٢٠ بسبب تشغيل طاقة الانتاج الجديدة، وفتور الضغط على الطلب نوعا ما، الامر الذي سيسمح لأسعار النفط ان تبلغ تدريجيا ٤٠ دولارا للبرميل سعة ٤٢ غالونا.

ستبلغ قيمة المصروفات الرأسمالية ١,٢ تريليون دولار (قياسا بأسعار ٢٠٠٦) خلال الفترة المتوقعة، وهو اعلى من الرقم الذي تتوقعه وكالة الطاقة الدولية الذي يبلغ ٦٥٠ مليار دولار. فضلا عن ذلك ستتمحور التحديات الخاصة بإمكانية العرض في مستويات الانتاج الصاعدة لتلاقي الطلب النامي.

النفط، جاءت الاولى في الفترة ما بين ١٩٧٢ و١٩٨٢، وتمثل دورة الاستثمار الرئيسية الاولى، والهزة الثانية كانت في الحروب الثلاثة التي اندلعت في المنطقة (الحرب

الايرانية العراقية، وحربي الخليج) وجميعها ادت لارتفاعات رئيسية في اسعار النفط.

ولهذا يفترض تقرير 'غولدمان مكس' ما يلي:

- سيبلغ نمو صافي صادرات النفط الخام ١,٨ في المائة و٣ في المائة للغاز الطبيعي خلال الفترة المتوقعة ويقع تحت بند افتراضات السيناريو الاساسي.
- قيمة المصروفات الرأسمالية هي ٦٠٠ مليار دولار من ناحية تكاليف الاستخراج المنخفضة جدا التي عمت المنطقة خلال العقود الاربعة الماضية.

وهذه التصورات التي وضعها التقرير مطابقة لمعايير معينة، وضعها هو ولا تشمل توقعات معينة فيما يخص العوائد.

لكن ومن جهة اخرى، يرى التقرير

■ تدفقات العوائد النفطية مرشحة للتراجع التدريجي بعد عام ٢٠٢٠

ان الواقع يشير الى معطيات من حيث مكاسب النفط، التي يرجح ان تتراكم في العقود المقبلة. وهنا بعض النقاط الاساسية التي ذكرها التقرير:

المكاسب الضخمة

تم توقع عوائد من النفط والغاز تحت بند سيناريو السياسة الاساسية اعلى مما هو متوقع في سيناريو المنحى التاريخي، ويتضمن تدفق عوائد غير عادية، وخصوصا اذا ما قورنت بصافي القيمة الحالية (باستخدام معدل خصم ٦,٥ في المائة)، هذا، وتقدر عوائد النفط والغاز الطبيعي التراكمية المتصورة للفترة ما بين ٢٠٣٠-٢٠٠٥ بحوالي ٥,١ تريليونات دولار في السيناريو الاساسي. وهو اعلى من الرقم المتضمن في سيناريو المنحى التاريخي، والذي يبلغ ٣,٦ تريليونات دولار.

تكوين ثروة هائلة

يتوقع للنمو السكاني ان يستمر في الزيادة بالمنطقة خلال الفترة المتوقعة، لذا ستشارك نسبة اكبر من المواطنين فيها بالمكاسب المتوقعة للفترات المقبلة، وترى التصورات المذكورة في التقرير ان عوائد صادرات النفط والغاز الطبيعي التراكمية للفرد الواحد هي ١١٥,٥٠٠ دولار في السيناريو الاساسي، اعلى نسبيا

عوائد النفط والغاز الطبيعي المتوقعة (الإجمالي وحصة الفرد الواحد)

		السيناريو الأساسي	المنحى التاريخي
صادرات النفط والغاز الطبيعي الاسمية (مليار دولار)		١٣,٤٩٣	٨,٢٣٤
صافي المصروفات الرأسمالية الاسمي (مليار دولار)		١,٩٦٩	٤٥٠
صافي صادرات النفط والغاز الطبيعي الاسمي (مليار دولار)		١١,٥٢٤	٧,٧٨٤
صافي القيمة الحالية لصادرات النفط والغاز الطبيعي الاسمي (مليار دولار ٢٠٠٦)		٥,٠٧٠	٣,٦١٨
صافي القيمة الحالية لصادرات النفط والغاز الطبيعي للفرد الواحد (دولار ٢٠٠٦)		١١٥,٦٨٧	٨٤,٢٣٥
اسعار النفط الخام (اسعار ٢٠٠٦)	٢٠٠٥	٥٠,٦	٥٠,٦
	٢٠١٠	٥٥,٠	٣٥,٠
	٢٠٢٠	٥٠,٠	٣٥,٠
	٢٠٣٠	٤٠,٠	٣٥,٠
متوسط النمو السنوي لصافي الصادرات	النفط الخام	٢,٥٪	١,٧٪
	الغاز الطبيعي	٥,٥٪	٣,٠٪

من الرقم المتواضع المذكور في سيناريو المنحى التاريخي الذي يبلغ ٢٥٠, ٨٤ دولارا.

ومن الجدير ملاحظته ان متوسط دخل الفرد الاسمي في المنطقة حاليا يصل الى نحو ٢٠,٥ الف دولار، لذا يتوقع تكوين ثروة حقيقية في المنطقة خلال الفترة المتوقفة تحت بند السيناريو الأساسي.

التدفقات المتوقعة

ويتوقع 'غولد مان ساكس' ان تتراكم مجموعة ضخمة من المكاسب النفطية في العقود المقبلة او اكثر، بالنظر الى تزايد طلب الاسواق الناشئة على الطاقة، واستخدام طاقة بديلة.

وسيتراكم ما مجموعه ٦٥ - ٧٠ في المائة من اجمالي العوائد المتوقعة في الاعوام الخمسة عشر المقبلة بالقياس إلى السيناريو الاساسي، في حين ستكون تدفقات العوائد متواضعة نوعا ما في الفترة بعد عام ٢٠٢٠.

تحديات قديمة وفرص جديدة

ويتوقع تقرير غولد مان ساكس ان تبقى دول مجلس التعاون الخليجي منطقة ذات فائض حساب جار هيكلي في الاقتصاد العالمي وستكون قادرة على تعزيز مستويات الاستثمار العالية وتوليد نمو اقتصادي قوي خاص بالرعاية السكنية في العقود القادمة.

والسؤال الأهم، ما إذا كانت هذه الإمكانية ستتحقق بالشكل اللازم بوساطة هذه الدول أم لا؟، اذ يجب ان يتم تخطي التحديات

■ الدول الخليجية ستبقى تتمتع بفائض حساب جار هيكلي على مستوى الاقتصاد العالمي

المهمة، خاصة ان هناك ضغطا اساسيا في الاقتصاد الكلي والمؤسسي قد يؤثر سلبا في امكان نمو المنطقة على المدى الطويل.

لكن وعلى الرغم من ذلك، يرى التقرير ان المنطقة قادرة على الظهور كواحدة من أهم المناطق الواعدة في العالم خلال العقود القادمة عبر بعض الجهود المبذولة وادارة اقتصادية جيدة.

ويشير التقرير الى عقبتين أساسيتين تواجهان المنطقة، الاولى تتعلق بمخاطر في الشرق الاوسط، والثانية تتعلق بما يسمى 'لعنة المصادر الطبيعية'.

مواجهة المخاطر الجيوسياسية

تقع دول مجلس التعاون الخليجي في واحدة من اكثر المناطق زعزعة في العالم، وتكثر فيها الامثلة المعقدة من الماضي والحاضر المعروفة تشمل الصراع العربي - الاسرائيلي، وعدم الاستقرار الذي يعيشه العراق، والعلاقات الايرانية مع الخارج، والخلاف المتنامي بين الطوائف الدينية المختلفة.. وجميعها تشكل عوامل خطر أساسية ساعدت على تأجيج زعزعة استقرار المنطقة سياسيا وأمنيا.

لذا يرى 'غولد مان ساكس' انه قد يكون على دول الخليج استخدام مصادرها لدعم قدراتها الدفاعية، وتحويل شكل المصادر بشكل ممكن لاستخدامات اكثر فاعلية.

فحاجة هذه الدول المستمرة لضمان استقرار سياسي محلي يحيط بها تؤثر في الاصلاحات السياسية والاقتصادية وتعيقها، وتجعل من التعامل مع المشاكل ذات الجذور العميقة أكثر صعوبة.

لعنة المصادر الطبيعية

تعد دول مجلس التعاون الخليجي هبة مليئة بالمصادر الوفيرة، التي تتجسد بالفرص السانحة لجني الأموال دون عناء، والحوافز، وما يرتبط بذلك من ضعف هيكلي في المؤسسات (السوق).

ويقول 'غولد مان ساكس' في هذا السياق: في الماضي، لم يكن توزيع واستخدام المصادر الاقتصادية مستغلا في اماكن ذات فاعلية، الامر الذي اثر على الكفاءة الاقتصادية لهذه البلدان.

وتجلت صورة مكاسب النفط في الماضي من خلال زيادة دراماتيكية لانفاق الحكومة ادى الى اهدار اقتصادي واضح.

ومن الممكن ان يتكرر المشهد القديم في مكاسب العوائد القادمة مستقبلا، ليخلق نوعا من العجز والقصور بتحول المنطقة الى سوق اكثر اعتمادا على اقتصاد ممثل بقواعد قانونية اكثر قبولا ومؤسسات قوية في السوق.

يضم «التجارية العقارية» و«مجمعات الأسواق» و«الكويتية للمنتزهات» و«الاستثمارات الصناعية»

«بيت أبو ظبي للاستثمار» يتوقع ٦٠٪ عائداً على مشروع مدينة قطر الترفيهية بعد تحالفه مع كونسورتيوم كويتي

قال مدير توظيف الاستثمارات في بيت أبو ظبي للاستثمار سعود النصف في تصريح صحفي ان الادارة العليا رأت بعد دراسات عميقة أن أفضل طرق الاستثمار التي تحقق أفضل العوائد واقل المخاطر هو تأسيس صناديق الاستثمار للقيام بدور الشركات في بعض القنوات الاستثمارية

■ سعود النصف: ٣٧ مليار دولار حجم رؤوس أموال سيدات الأعمال في الخليج

حتى يمكن للمساهمين التخارج بسهولة وفي اقل فترة استثمارية، مشيرا الى انه بالاضافة الى تأسيس العديد من الصناديق الاستثمارية قام بيت أبو ظبي للاستثمار بالدخول في تحالفات استراتيجية مع العديد من المؤسسات والشركات للاستثمار في العديد من المشاريع الحيوية خاصة مشاريع البنية التحتية.

وقال النصف ان بيت أبو ظبي للاستثمار داخل في شراكة استراتيجية مع بيت التمويل الخليجي والشركة الكويتية للاستثمار في مشروع مدينة قطر للطاقة من خلال تأسيس صندوق استثماري تم طرحه للاكتتاب في دول الخليج في بداية العام ٢٠٠٦ برأسمال ٢٧٦ مليون دولار وبفترة استثمار ١٨ شهرا بعائد قدره ٣٥٪ .

شركة استراتيجية

وأضاف أن بيت أبو ظبي للاستثمار قام بعقد اتفاقية شراكة استراتيجية مع الشركة الكويتية للاستثمار للدخول في مشروع بوابة بيروت حيث تم تأسيس صندوق برأسمال ١٦٠ مليون دولار ساهمت الشركة الكويتية للاستثمار بنحو ٦٠ مليون دولار وفترة الاستثمار بالصندوق ١٨ شهرا بعائد ٣٧,٥٪، مشيرا الى أن استثمارات الصندوق تركزت في ساحة الشهداء بمنطقة سوليدير.

وذكر النصف أن بيت أبو ظبي للاستثمار بالتعاون مع بيت التمويل الخليجي قاما بتأسيس الشركة الخليجية الألمانية برأسمال ١٤٤ مليون يورو للاستثمار في قطاع العقار في المانيا من خلال تملك ١٠٠ بناية في مختلف أنحاء المانيا، مشيرا الى أن فترة الاستثمار هي ٥ سنوات مع توزيع عائد على المستثمر كل ٣ أشهر.

وأضاف أن بيت أبو ظبي للاستثمار قام بطرح مشروع اللاجون بالبحرين في جزر أمواج برأسمال ٤٢,٥ مليون دولار بفترة استثمار ١٦شهرا بعائد ٢٥٪، مشيرا الى أن المشروع تم طرحة

للبيع منتصف العام ٢٠٠٦ وتم بيع أكثر من ٦٥٪ من المشروع.

واستعرض النصف اتفاقيات الشراكة التي عقدها بيت أبو ظبي للاستثمار مع بعض الشركات الكويتية في الفترة الأخيرة، قائلا انه تم توقيع اتفاقيتين للشراكة الاستراتيجية احداهما مع شركة صروح للاستثمار تتعلق بمشروع تلال الغروب والذي يقام في منطقة العرين بالبحرين حيث تم تأسيس صندوق استثماري للاستثمار في تطوير البنية التحتية للمشروع وفترة الاستثمار هي ٣٠ شهرا بعائد داخلي متوقع ٢٥٪ والتخارج من الصندوق سيتم من خلال بيع وحدات الأراضي الخاصة بالمشروع، أما الاتفاقية الثانية فقد وقعت مع تحالف يضم شركة التجارية العقارية وشركة مجمعات الأسواق التجارية والشركة الكويتية للمنتزهات وشركة الاستثمارات الصناعية مشيرا الى أنها تتعلق بالشراكة مع هذا التحالف للمساهمة بنحو ٦٥ مليون دينار في صندوق استثماري رأسماله ٥٠٠ مليون دولار لتطوير البنية التحتية لمشروع مدينة قطر الترفيهية الواقعة في منطقة اللوسيل على مساحة قدرها مليون متر مربع.

وأضاف أن من مكونات المشروع اقامة فنادق ٥ نجوم ومجمعات تجارية وفلل وعمارات سكنية بالاضافة الى مشاريع ترفيهية، موضحا أن فترة الاستثمار هي ٣٠ شهرا بعائد متوقع ٦٠٪، مبينا أن تحالف الشركات الكويتية سيكون له عضو واحد في مجلس ادارة الصندوق، مؤكدا ان الشراكة الكويتية لكل مشروع مع بيت أبو ظبي للاستثمار تعطي اضافة جديدة لهذه المشاريع.

عقلية المستثمر

وأشاد النصف بعقلية المستثمر الكويتي وقدرته على انتقاء المشاريع التي يساهم فيها.

وعن فكرة تأسيس بنك لسيدات الأعمال، قال النصف أن بيت أبو ظبي للاستثمار قام بدراسة شاملة في مختلف دول الخليج، أظهرت هذه الدراسة بان سيدات الأعمال في دول الخليج أو السيدات اللاتي لديهن أموال ضخمة ولا يديرهن تقدر بحوالي ٣٧ مليار دولار، الأمر الذي دفع بيت أبو ظبي للاستثمار لتأسيس بنك لسيدات الأعمال بهدف استغلال هذه الفوائض المالية بشكل مدروس لتحقيق طموحاتهن وتنمية أموالهن دون مخاطر خاصة وان العادات والتقاليد في دول الخليج تحول دون استغلال الكثير من سيدات الأعمال من استغلال الفوائض المالية لديهن بشكل مدروس.

موافقة مبدئية

وقال أن بيت أبو ظبي حصل على الموافقة المبدئية من قبل البنك المركزي في البحرين لتأسيس البنك برأسمال ١٠٠ مليون دولار ويعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.

وذكر النصف انه يقود فريقاً مكونا من ٤ من البحرين مقيما بشكل مستمر في الكويت موضحا أن هذا الفريق يقوم بوضع الاستراتيجية لأي عملية استثمارية يسعى بيت أبو ظبي لتسويقها داخل الكويت من خلال تحديد نوعية العملاء المستهدفين سواء في مجال الاستثمار العقاري أو تأسيس الشركات.

الشركة الكويتية للاستثمار

بدر ناصر السبيعي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تعتبر الشركة الكويتية للاستثمار هي أول شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت حيث تأسست عام ١٩٦١، كما تعتبر الشركة الاستثمارية الأولى في الكويت والمنطقة وتملك الهيئة العامة للاستثمار نسبة ستة وسبعون بالمائة من رأس مال الشركة وهي المالك الرئيسي الذي يبلغ رأس المال وقدره ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار كويتي وتقوم الشركة بكافة الأعمال والخدمات الاستثمارية المالية لمساهميها وعملائها في الأسواق المحلية والعالمية من خلال فرق عمل وكوادر وطنية متخصصة ذات خبرة عريقة في مجال الاستثمار، كما أن الأدوات والخدمات الاستثمارية التي تقدمها الشركة الكويتية للاستثمار تعد من قبل قطاعات مختلفة في الشركة وأهمها قطاع الأصول حيث يقوم بإدارة محافظ وصناديق استثمارية عديدة، وأخرى تقدم خدمات تمويل المؤسسات والقروض وإدارة التسهيلات الائتمانية الإسلامية والتقليدية، وخدمات استثمارية للعملاء بالإضافة إلى الإدارة المحلية والاستثمارات المباشرة والخزينة والعديد من الخدمات متضمنة تقييم الاستثمارات المدارة من قبل الشركة، كذلك تدير الشركة العديد من الصناديق الاستثمارية وكان أولها صندوق الاستثمار الأول ويعتبر هو الأول على مستوى دولة الكويت بالمساهمة للمواطنين والمقيمين وانشئ في عام ١٩٩٤ وقد تم

بدر السبيعي: "الكويتية للاستثمار" حققت خلال الـ ٦ سنوات الأخيرة أضعاف انجازاتها منذ التأسيس وحتى عام ٢٠٠٠

تصفيته في عام ٢٠٠٤ بسبب انقضاء مدته، وتدير الشركة حالياً عشرة صناديق استثمارية متنوعة عربية وعالمية تقليدية وغير تقليدية.

وقد نجحت الشركة في تحقيق ارتقاء نوعي في مؤشرات الأداء المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية مكّنها من تحقيق صافي ربح إجمالي ١٤٧ مليون دينار خلال الـ ٦ سنوات الأخيرة بما يعادل ٣ أضعاف رأس المال تقريباً.

وتمكنت أيضاً من زيادة توزيعات الأرباح بنسبة ١٥٠٪ من ٦ ملايين دينار عام ٢٠٠١ الى ١٥ مليونا عام ٢٠٠٦ بإجمالي متراكم بلغ ٨٨ مليون دينار، ١٧٥٪ نقدي و٥٪ منحة، خلال الفترة.

كما حققت الشركة انجازات مميزة خلال الـ ٦ سنوات الاخيرة تعادل أضاف ما حققته منذ تأسيسها عام ١٩٦١ وحتى عام ٢٠٠٠ أي خلال ٤٦ عاماً وذلك بفضل السياسات المبتكرة والأدارة الواعية وخبرة وكفاءة ومسؤولية الكوادر البشرية العاملة فيها والذي مكنها من

مؤشرات ايجابية لمشروعات الشركة في البحرين ومصر والهند والسعودية وقطر وتحالفاتها في الأسواق الأخرى.

الشركة تمكنت من تحقيق أرباح بلغت ١٤٧ مليون دينار خلال الـ ٦ سنوات الأخيرة بما يعادل ٣ أضعاف رأس المال

تحقيق تلك الانجازات غير المسبوقة في ظل العديد من التحديات وأجواء المنافسة الشديدة بوجود حوالي ٦٥ شركة استثمارية عاملة في الكويت خاضعة لرقابة البنك المركزي.

وتؤكد جميع المؤشرات الأخرى وجود قفزة نوعية في الأداء حيث ارتفعت الموجودات خلال الـ ٦ سنوات الأخيرة بنسبة ١٠٢٪ من ١٦٥ مليون الى ٣٣٣ مليون وكذلك حقوق الملكية بنسبة ١٠١٪ من ٧١ مليون الى ١٤٣ مليون وقفزت القيمة الدفترية للسهم بنسبة ١٠٢٪ من ١٤٢ الى ٢٨٧ فلس. وأشار الى ان ايرادات العمولات تضاعفت بنسبة ٧٥٠٪ من ٢ مليون عام ٢٠٠١ الى ١٥ مليون دينار في عام ٢٠٠٦ كما تمكنت من تحقيق ايرادات من العمولات خلال الـ ٦ سنوات الأخيرة بلغت ٥٠ مليون دينار بما يعادل ١٠٠٪ من رأس المال.

قفز عدد الصناديق المدارة من قبل الشركة من ٥ صناديق خلال الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠١ أي ٥ سنوات الى ٩ صناديق جديدة محلية وعالمية خلال الـ ٦ سنوات الاخيرة.

وتتوقع الشركة تحقيق المزيد من الانجازات خلال الفترة المقبلة بعد نجاحها في تكوين العديد من التحالفات الناجحة في أسواق واعدة سواء في الخليج أو في الدول العربية أو الهند والصين ودول آسيوية أخرى.

إضافة الى مؤشرات ايجابية لمشروع الشركة في جمهورية مصر العربية بقيمة ٤ مليارات وكذلك استثمار الشركة العقارية في مشروع مدينة الطاقة بالهند فضلاً عن أحد مشاريع الشركة الضخمة في السعودية.

استمرار النمو

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وما تضمنته من تقارير ماضية أثبتت أن الشركة نجحت في الحفاظ على وتيرة النمو في أدائها ليتماشى مع استمرار النمو في أداء الإقتصاد الوطني خلال العام ٢٠٠٦ رغم التراجع الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك ومعظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وخلال العام الماضي عزز قطاع إدارة الأصول في الشركة دوره وواصلت إدارة الاستثمارات المحلية والخليجية جهودها حيث نجحت في استقطاب المزيد من العملاء بانشاء محفظة آجال والموافقة على إقراضهم وتم تحويل مكتب الوساطة الى شركة وساطة واستقطاب مساهمين استراتيجيين للاستثمار فيها بعد زيادة رأسمالها الى ٢٠ مليون دينار، وكذلك تم استحداث قسم التحليل المالي لإدارة الأسهم المحلية والعربية.

ورغم التراجع الذي شهدته معظم أسواق الأسهم في المنطقة ومنها السوق الكويتي خلال العام ٢٠٠٦ الا أن معظم صناديق الاستثمار المحلية والخليجية التابعة للشركة نجحت في تحقيق معدلات

أداء تفوق أداء مؤشرات الأسواق التي تعمل بها تلك الصناديق التي يدير ٣ منها "الرائد للاستثمار - الأثير" في السوق المحلي حوالي ٢٧٢,٨ مليون دينار.

كما أن الشركة نجحت في استقطاب محافظ بإدارة الشركة ومحافظ بإدارة العميل بقيمة ٩٦ مليون خلال هذا العام حيث بلغت القيمة السوقية لإجمالي المحافظ ٩٩٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٦ . وكانت الشركة قد نجحت أيضاً في تعزيز نشاطها في بعض دول الخليج مثل قطر والامارات وسلطنة عمان وذلك بهدف التداول لحساب بعض العملاء في تلك الأسواق كما أن المناقشات مستمرّة مع عملاء آخرين في هذا الإطار.

الصناديق والمحافظ العالمية

ان إدارة التداول في الأسواق العالمية نجحت في اتخاذ مراكز تعامل انتقائية ضمن سياستها المتحفظة بين العائد والمخاطرة وسجلت صناديق الشركة العالمية والتي تعمل في

إيرادات العمولات قفزت ٧٥٠٪ من ٢ مليون عام ٢٠٠١ الى ١٥ مليونا عام ٢٠٠٦

إجمالي ما تم توزيعه خلال ٦ سنوات من أرباح بلغ ٨٧,٥ مليونا بنسبة ١٧٥٪ من رأس المال بالاضافة الى ٥٪ منحة

الاسواق الامريكية والاوروبية والآسيوية أعلى أو مقارب لأداء المؤشرات العالمية المعتمدة في تلك الاسواق.

حيث ان أداء إدارة تمويل المؤسسات تميز خلال العام بتنوع التسهيلات الإئتمانية وتنويع مشاركتها القطاعية والجغرافية وفقا لمبدأ توزيع المخاطر وتطبيقاً للأسس والمعايير الإئتمانية المتّبعة في الشركة والسياسات الإئتمانية المطبّقة من قبل بنك الكويت المركزي.

الاستثمارات المباشرة

عززت ادارة الاستثمارات المباشرة عززت نشاطها وانجزت عمليات عديدة منها المساهمة في رأسمال شركة ماري تايم للناقلات البحرية والشحن، وشركة مينا كابيتال القابضة، وشركة المدارج للاستثمار، وصندوق يونيكورن جلوبال، وفي المقابل باعت حصة الشركة البالغة حوالي ٢٣,٩ مليون سهم في بنك البحرين والكويت وحققت ربحا بلغ ١٠ ملايين دينار كويتي. كما قامت ادارة المشاريع العقارية والادوات المالية بالاستثمار في مجموعة من المشاريع الاقليمية وأهمها مشروع بوابة وسط بيروت، وشركة بروة الخور العقارية القطرية، وشركتي بي سي سي انفستمنت وإنستراتا كابيتال في مملكة البحرين، وشركة الخليج للتمويل والاستثمار بعوائد استثمار متوقعة تتراوح ما بين ٢٢ و٢٥٪ سنوياً، كما قامت الشركة بتوزيع ٤٠٪ ارباح لمشروع العرين الصحراوي في مدّة استثمار بلغت ١٨ شهراً، كذلك نجحت في تسويق عدد من المشروعات العقارية الاقليمية الكبرى ومنها مرفأ البحرين المالى ومركز قطر للطاقة.